# الوهابيّة والسلفيّة
## الأفكار والآثار

أوراق بحثيّة



الشبكة العربية للأبحاث والنشر
ARAB NETWORK FOR RESEARCH AND PUBLISHING



# الوهابية والسلفية
# الأفكار والآثار

أوراق بحثية قدّمها المشاركون في مؤتمر «الوهابية والسلفية»
الذي نظّمه منتدى العلاقات العربية والدولية
٢١ ـ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

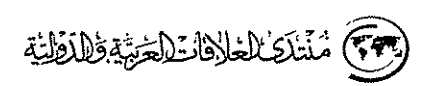

تحرير
رائد السمهوري

مراجعة

محمد يسري إبراهيم | محمد العبد الكريم
سليمان الضحيان | منصور الهجلة







**الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد الشبكة العربية للأبحاث والنشر**

الوهابية والسلفية: الأفكار والآثار: أوراق بحثية قدّمها المشاركون في مؤتمر «الوهابية والسلفية» الذي نظّمه منتدى العلاقات العربية والدولية، ٢١ ـ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣/تحرير رائد السمهوري؛ مراجعة محمد يسري إبراهيم [وآخ.].

٧٠٣ ص.

ISBN 978-614-431-120-2

١. الوهابية. ٢. السلفية. أ. السمهوري، رائد (محرر). ب. إبراهيم، محمد يسري (مراجع). ج. مؤتمر «الوهابية والسلفية» (٢٠١٣). د. العنوان.

320

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الشبكة العربية للأبحاث والنشر»



الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٦

**الشبكة العربية للأبحاث والنشر**

بيروت ـ المكتب الرئيسي: رأس بيروت ـ المنارة ـ شارع نجيب العرداتي

هاتف: ٠٠٩٦١١٧٣٩٨٧٧ محمول: ٠٠٩٦١٧١٢٤٧٩٤٧

E-mail: info@arabiyanetwork.com

القاهرة ـ مكتبة: وسط البلد ـ ٢٢ شارع عبد الخالق ثروت

هاتف: ٠٠٢٠٢٢٣٩٥٠٨٣٥ محمول: ٠٠٢٠١١٥٠٢٩٦٤٩٢

E-mail: info@arab-network.org

الدار البيضاء ـ مكتبة: ٢٨ زنقة روما، تقاطع شارع مولاي إدريس الأول

هاتف: ٠٠٢١٢٥٢٢٨٠٦٨٨٧ محمول: ٠٠٢١٢٦٦٤٣٢٣٠٤٠

E-mail: info-ma@arab-network.org

# المحتويات

## القسم الأول
## في الرؤية والفلسفة والمنهج

## القسم الثاني
## في التأثر والتأثير



## القسم الثالث
## الوهابية والسلفية والسياسة

# السلفية الوهابية المصرية
# الدعوة السلفية السكندرية وذراعها السياسية نموذجاً

عرض وتقييم
محمد عبد العال عيسى(*)

## مقدمة

ظهرت الحركة الوهابية في العالم الإسلامي بجزيرة العرب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وتحديداً سنة ١١٤٣هـ، علي يد مؤسسها الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣ ـ ١٧٩١). وتأسست دعوته بناء على مزيج مختلط من الأفكار والآراء التي قال: إنها من الأصول الأولى: القرآن والسنة، وتلخصت أغلبها حول الدين وما أسماه بالعقيدة الصحيحة، وحرمة التوسل بالموتى والأولياء والصالحين، ومحاربة مظاهر الشرك والبدع، و. . إلخ. وكان تأثير تراث الشيخ أحمد بن تيمية وتلميذه ابن القيم الجوزية فيه واضحاً[1].

والمستقري للتاريخ الإسلامي يلحظ أن أغلب الحركات والمدارس

---

(*) طالب دكتوراه من مصر.

(١) يقول الشيخ الإمام محمد أبو زهرة عن ابن عبد الوهاب: «وقد درس مؤلفات ابن تيمية فراقت في نظره، وتعمق فيها، وأخرجها من حيز النظر إلى حيز العمل، وإنهم في الحقيقة لم يزيدوا بالنسبة للعقائد شيئاً عما جاء به ابن تيمية، ولكنهم شددوا فيها أكثر مما تشدد، ورتبوا أموراً عملية لم يكن قد تعرض لها ابن تيمية لأنها لم تشتهر في عهده. . أرادوا أن تكون العادات أيضاً غير خارجة على نطاق الإسلام فيلتزم المسلمون ما التزم، ولذا حرموا الدخان، . . وكانوا في أول أمرهم يحرمون على أنفسهم القهوة»، انظر: محمد أبو زهرة، **تاريخ المذاهب الإسلامية**، مكتبة الأسرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٣)، ص ٢١٩ ـ ٢٢١.

السياسية والدينية والمذهبية ازدهرت في المناطق الحضارية، وكانت تجتهد في تحليل مُشكلات وأفكار ومُستجدات عصرها، ونقدها، أو محاولة «تبيئة» مفاهيمها، وتقديمها للجمهور المسلم، غير أن المدرسة السلفية الوهابية ـ بنت البيئة البدوية القاسية[٢] والتي رأت في نفسها الممثل الشرعي للدين الإسلامي[٣]، وحارس المعتقدات والعقيدة الإسلامية الصحيحة، وتسير على نهج النبي والصحابة، والأكثر تمسكاً بصحيح الإسلام وبتفسيراته النصوصية ـ لم تستطع أن تقدم بناءً نظرياً أو رؤى معاصرة لكثير من مستجدات العصر وعلى رأسها مشكلة الحكم وإرادة الأمة وحقوقها، فبقيت متمسكة بما سمي في التاريخ الاسلامي بـ«البيعة/الإمامة» كنظام معتمد مبني على طاعة المحكوم للحاكم. أما كل مظاهر التحديث التي لا أصل لها في الشرع فتعتبر لديهم بدعة منكرة. فـ«الهدف رد الناس (المسلمين) إلى إسلامهم بشتى الطرق والوسائل، بالترهيب وبالترغيب، بالعصا وبالجزرة، وفي مثل هذا السياق لا مكان لكثير من الاعتبارات مثل التعددية والحريات وتداول السلطة، ومن قبل ومن بعد الدولة المدنية»[٤].

وفي الحالة المصرية نجد أن التبشير بأفكار ومبادئ المدرسة السلفية[٥] الوهابية كان يتم على قدم وساق منذ القرنين التاسع عشر والعشرين. فهناك جماعات مُتعددة أخذت على عاتقها هذه المهمة تحت أسماء ومسميات متعددة (على سبيل المثال: الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة ـ جماعة أنصار السنة المحمدية ـ الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح ـ مجلس شورى العلماء ـ الدعوة السلفية ـ السلفية المستقلة ـ السلفية الحركية ـ

---

(٢) يرى المفكر د. محمد جابر الأنصاري أن حالة البداوة هي: «سلوك وقيم ونمط معيشي خاص تتولد منه حالة ذهنية وأخلاقية معينة تصل إلى حد التناقض والتضاد مع التعاليم الإسلامية ومجمل الحياة الإسلامية» وأن الفهم البدوي لا يُمكن من حسن استيعاب الإسلام وتطبيقه. انظر في ذلك: محمد جابر الأنصاري، **التأزم السياسي عند العرب وسوسيولوجيا الإسلام**، ط ٢ (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، ص ١٠٤.

(٣) انظر الفرق بين الدين والتدين في كتاب: عبد الجواد ياسين، **الدين والتدين: التشريع والنص والاجتماع** (بيروت: التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢)، ص ٨ ـ ١١.

(٤) انظر: حلمي النمنم، «حسن البنا وابن عبد الوهاب،» جريدة **المصري اليوم**، ٢٦/٨/٢٠١٠.

(٥) السلفية مفهوم زئبقي غامض، وهو ظاهرة عباسية، تنتعش حيناً وتخفت حيناً آخر، للمزيد عنه انظر: محمد عمارة، **تيارات الفكر الإسلامي**، ط ٢ (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٧)، ص ١٢٥ ـ ١٥٦.

السلفية العلمية ـ السلفية الجهادية، و. .إلخ). وهي تتشابه عادة إجمالاً في أفكارها، ورؤيتها، وأهدافها، وظروف نشأتها، وطبيعتها الاجتماعية، ومصادر التلقي الخاصة بها، أي في جوهر المنهج الفكري والعقائدي. لكنهم رغم ذلك ليسوا شيئاً واحداً، فثمة خلافات فرعية واختلافات في الأولويات وبعض الاجتهادات الخاصة بالواقع المعيش، كما إنهم يفتقرون الى المركزية في التنظيم أو العمق في الخبرة التنظيمية أو السياسية التي يتمتع بها منافسوهم من الإخوان المسلمين، كما أنهم موزعون إلى مجموعات متعددة تتبع كل منها شيخاً من مشايخ السلفية، وهو ما يمثل عقبة للقيام بأي دور سياسي.

وباندلاع الثورة المصرية في الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ كان الغموض والترقب موقف الحركات السلفية بأشكالها المتعددة من الثورة، وبرز بطريقة واضحة عدد من الدعاة السلفيين على السطح، وخرجت بعض البيانات للحاق بالواقع السياسي، في محاولة لإيجاد موطئ قدم ضمن حالة السيولة السياسية التي كانت تعيشها مصر. فقد كان الوضع مُغرياً، وكانت تلك فرصة في تاريخ الحالة السلفية في مصر، لكن المشكل كان في الوسيلة التي يستطيع السلفيون المشاركة فيها في النظام السياسي الجديد مع المحافظة على ما يعتبرونه ثوابت المنهج السلفي؛ فهل يحافظون على الدعوة ويستمرون كجماعات ضغط أو تكون لهم ذراع سياسية ممثلة في حزب، ومن ثم يقبلون باللعبة الديمقراطية وما تحويه من إجراءات وممارسات كانتخابات وتداول للسلطة وحرية تشكيل الأحزاب، فضلاً عن ما تحمله من قيم: كالمواطنة والتعددية والتسامح والمدنية والحرية. .إلخ؟ وهو ما حدث بالفعل بطريقة مجتزأة على الصعيد السياسي حيث أسس ائتلاف المسلمين الجدد «حزب الفضيلة»، وأسست الدعوة السلفية بالإسكندرية «حزب النور» ـ كأحزاب سياسية بمرجعية إسلامية ـ وهي الحالة التي ستركز الدراسة عليها. لكن بقيت مواقعها الفكرية والعقائدية أقرب للتحفظ من الديمقراطية كمفهوم وثقافة وأكثر برغماتية في الممارسة.

مع إجراء الانتخابات البرلمانية حصل حزب النور منفرداً على ١٧,٣٪ تقريبا من إجمالي مقاعد المجلس المنتخبة، فإذا ما أضفنا نصيب شريكي حزب النور في الكتلة الإسلامية (حزب البناء والتنمية ـ حزب الأصالة

السلفي) لحصلت هذه الكتلة على ٢٥٪ تقريباً، أي ربع مقاعد البرلمان. وبالنظر للسلوك السياسي لحزب النور نجد أن مواقفه اتسمت بالتناقضات تارة أو بالمرونة تارة أخرى كما يرى البعض خلال المراحل الانتقالية، بداية من أحداث الثورة، ثم حكم المجلس العسكري، ثم الانتخابات البرلمانية والرئاسية، ثم فترة حكم الرئيس محمد مرسي وحكومته والتي شابها كثير من علامات الاستفهام، خصوصاً الموقف من الدستور ثم الموقف من (انقلاب ـ ثورة) ٣٠ يونيو، وعزل الرئيس مرسي، واعتصامي رابعة والنهضة، وعلاقتهم بجبهة الإنقاذ، وما جرى بعدها من خارطة طريق أعلنها وزير الدفاع الفريق عبد الفتاح السيسي، ثم إعادة تعديل بعض مواد دستور ٢٠١٢، وتغيير مواد كان حزب النور يصر على بقائها قبل ٣٠ يونيو وهي المادة المفسرة للشريعة الإسلامية مثلاً، والتي حاربوا عليها إبان وضع الدستور! وموقفهم مما سمي بـ«الأخونة» ومشيخة الأزهر وشيخه حيث كانوا يصفونه بالصوفي وأنه مبتدع العقيدة فإذا بهم يؤيدونه، والموقف من الشيعة والتشيع في مصر، ومؤسسات الدولة وعلى رأسها مؤسسة القضاء ورأيهم في عمليات التطهير. وكذلك تباين مواقفهم مع مواقف الإخوان المسلمين، ومحاولة إثبات الوجود، والرغبة في التميز وتغيير الصورة المنمطة عن السلفيين في مصر، فضلاً عن محاولات كسب ود القوى العلمانية، والظهور كبديل للناخب المصري.

كل ماسبق وغيره أثار تساؤلات عديدة حول: التناقضات الصارخة بين برامج أحزاب التيار السلفي الوهابي ـ وتحديداً حزب النور ـ وبين رؤاه وفتاويه ومواقفه الماضية التي رأت أن الإسلام كدين وقيم ومبادئ تتعارض جملة وتفصيلاً مع قيم ومبادئ الديمقراطية وما تتبعها من جملة الحقوق والحريات، ومن ثم فكلاهما نقيضان لا يجتمعان.

فهل جاءت تلك المشاركة من باب البرغماتية السياسية وحكم الضرورات كما يرى البعض؟ وهل هذه النوعية من الأفكار الكامنة في المنظومة السلفية الوهابية المصرية مسؤولة عن بخل الديمقراطية في واقعنا؟ وهل هذه المنظومة العقائدية والفكرية سبب التعايش بين المسلمين والاستبداد؟ وهل من الممكن أن يتحول أنصار التيار السلفي الوهابي إلى عوامل مساعدة للتحول الديمقراطي أو معوق له في مجتمعاتنا؟

وتبحث هذه الورقة في مفهوم السلفية والمسار التاريخي لانتعاش رموزها في القرون (٤هـ، ٧هـ، ١٢هـ)، وبيان ما إذا كانت ثمة علاقة بين دعوة ابن عبد الوهاب ودعوة محمد عبده في مصر، والعوامل السياسية والثقافية والدينية التي ساعدت في ذلك الانتشار، وتتبع إرهاصات تسلل الفكر الوهابي المتسعود إلى مصر عن طريق نشاط الجمعيات الدينية المتنوعة.

كما ترصد الورقة أبرز الجمعيات السلفية الوهابية في مصر وتكويناتها وآرائها إجمالاً. وتحاول الدراسة كشف مظاهر السلفية الوهابية في مصر عبر النخب الناطقة باسم هذه الحركات، وبيان تفاعل هذه القيادات مع واقعها الاجتماعي والسياسي فضلاً عن حراكها الدعوي وما أثارته من إشكاليات. ولاستشراف إجابة على هذه الأسئلة تدرس هذه الورقة الدعوة السلفية في الإسكندرية وذراعها السياسية «حزب النور» كنموذج، وقد قبل العمل السياسي التزاماً بقواعد اللعبة الديمقراطية كما تطرحها الخبرة الغربية. وتصل الدراسة إلى هدفها من خلال تحليل فكر الغايات وفكر الممارسة كما تعرضها أدبيات حزب النور ومن خلفه الدعوة السلفية بالإسكندرية ممثلة في كتابات أعلامهما وأقوالهم فضلاً عن أنظمتهما الأساسية وبرامجهم.

## مفهوم السلفية

لا يوجد تعريف واضح ومحدد لمفهوم السلفية، فهو مفهوم زئبقي مُضطرب ومُتحرك ومتقلب وغامض، يضيق أحياناً، ويتسع حيناً آخر، كما أنه مفهوم ذاتي، فكل دين بل كل مدرسة دينية أو حتى غير دينية لها سلفها ورجالها الذين تعتد بهم[٦]. وبعيداً عن التعريف اللغوي[٧] للمفهوم نود أن

(٦) يرى د. محمد عمارة أن «أغلب تيارات الفكر ومذاهبه ومدارسه يمكن بدرجات متفاوتة ومعان متميزة أن تدخل في إطار السلفيين، لأن لها ماضياً ومرجعية ونموذجاً ترجع إليه وتنتسب له وتحتذيه وتستصحب ثوابته ومناهجه، فليس هناك في الحقيقة صاحب فكر بلا ماض مهما كان في هذا الفكر من إبداع، وإذا كان السلف هو الماضي فكلنا سلفيون». انظر: محمد عمارة، **إزالة الشبهات عن معاني المصطلحات** (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠٠٩)، ص ٣٨.

(٧) «السلف لغة: هو الماضي، وكل ما ومن تقدم ومضى عن الواقع والزمن الذي يعيش فيه الإنسان، وفي **لسان العرب** لابن منظور السالف: المتقدم»، أي الماضي، للمزيد انظر: المصدر نفسه، ص ٣١ ـ ٣٤.

نتحدث في هذه الورقة عن ظاهرة السلفية داخل الدين الإسلامي، وسنجد نفس حالة التيه والاختلاف حول هذا المفهوم بل المغالاة[٨] بمحاولة البعض ربطه بمدرسة أهل السنة والجماعة، ومن ثم تعيين هذه المدرسة وحدها برواية الفرقة الناجية والفوز الأخروي[٩].

---

(٨) فمثلاً يرى حسن بن فرحان المالكي أن المفهوم عائم ومذهبي بامتياز، وكل فرقة لها سلفها الصالح، فيقول إن «المقصود بالسلف الصالح من كان على مذهبهم في الخصومات، فمن كان منهم فهو من السلف الصالح وإن كان كاذباً فاجراً ومن كان من غيرهم فهو من السلف الطالح وإن كان من أعبد الناس وأصدقهم، فضابط الصلاح عند كل فرقة من فرق المسلمين بلا استثناء هو المذهبية والتعصب لها. . فسلف الحنابلة يختلف عن سلف الأحناف والشافعية والمالكية والظاهرية وسائر الأشاعرة. . . وهكذا أصبح المصطلح عائماً يدور مع المذهبية أينما كانت وليس مع الصلاح، وأصبح هذا الصلاح يضبط بمعايير المذهبية وليس بالقرآن الكريم بل هناك سلفيات متعددة، تجمعها مشتركات وروابط متشابهة». انظر: حسن فرحان المالكي، **قراءة في كتب العقائد: المذهب الحنبلي نموذجاً** (عمّان: مركز الدراسات التاريخية، ٢٠٠٩)، ص ٢١.

(٩) مثلاً يرى أنصار المنهج السلفي أن فهمهم مُطابق لما كان عليه الرسول والصحابة، وأنهم الممثلون لتلك الحقبة، والمحافظون عليها، ومن ثم فهم الأولى بالنجاة الأخروية. يقول الشيخ الألباني: إن «السلفية نسبة إلى السلف. . هم أهل القرون الثلاثة الذين شهد لهم رسول الله (ﷺ) بالخيرية. . فالسلفية تنتمي إلى هذا السلف، والسلفيون ينتمون إلى هؤلاء السلف» انظر في مفهوم السلفية للشيخ محمد ناصر الدين الألباني على رابط شبكة سحاب السلفية:

<http://www.sahab.net/home/?p=617>.

وهذه النسبة في رأيه نسبة إلى العصمة وهي عصمة السلف الصالح والجيل الأول.

وترى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالسعودية في إجابتها عن سؤال تفسير كلمة (السلف) ومن هم السلفيون؟ «أن السلف: هم أهل السنة والجماعة المتبعون لمحمد (ﷺ) من الصحابة (ﭫ) ومن سار على نهجهم إلى يوم القيامة، ولما سئل (ﷺ) عن الفرقة الناجية قال: هم من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي» انظر السؤال الثاني من الفتوى رقم (٦١٤٩): من فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، على الرابط التالي:

<http://www.alifta.net/Fatawa/FatawaChapters.aspx?languagename=ar&View=Page&PageID=610&PageNo=1&BookID=3>.

ويؤكد الشيخ ابن باز أن المعنى واحد بين السلف وأهل السنة والصحابة. يقول الشيخ ابن باز في جواب له على سؤال: هل هناك فرق بين أن نقول: هذا قول السلف، أو قول أهل السنة؟ وكان الجواب: المعنى واحد، السلف هم أهل السنة وهم الصحابة (ﭫ) وأتباعهم بإحسان، يقال لهم: السلف الصالح، ويقال لهم: أهل السنة والجماعة، فإذا أراد ذلك فلا حرج، العبارة واحدة، أهل السنة والجماعة، السلف الصالح، والمراد بهذا عند أهل السنة أصحاب النبي (ﷺ)، ومن تبعهم بإحسان، في العقيدة والأقوال والأعمال. للمزيد انظر رابط شبكة سحاب السلفية:

<http://www.sahab.net/home/?p=291>.

ويساوي آخر بين مفهوم السلفية ومفهوم الحنيفية والفطرة التي فطر الناس عليها! انظر: محمد فتحي عثمان، **السلفية في المجتمعات المعاصرة** (الكويت: دار القلم للنشر والتوزيع، ١٩٩٣)، ص ٦، وهو بذلك يرادف بين الإسلام كدين وبين الفهم السلفي للدين!

تزعم هذه الورقة أن السلفية ليست شيئاً واحداً حيث توجد سلفيات متعددة بل ومتناقضة، فمنهم «محافظون وجامدون، بل ورجعيون، ومنهم من هم في طليعة المنادين بالتجديد الديني، وضرورة فك إسار العقل من قيود الخرافة والبدع والتقليد! كما إن منهم من يرى سلفه الصالح. في علماء عصور الانحطاط والركاكة المظلمة التي مرت بأمتنا تحت حكم المماليك والعثمانيين، ومنهم أيضا من يرى سلفه الصالح في أعلام عصر الخلق والإبداع والازدهار الذي عرفته أمتنا، وبلورت فيه حضارتها (القومية ـ العقلانية ـ المستنيرة) قبل انحطاط عصر المماليك، وأيضاً فمن السلفيين من يتنكر للعقل... ومن السلفيين من يعلي مقام العقل ويعزز من سلطانه»[١٠]. وكذلك من السلفيين «مقلدون لكل التراث، دونما تمييز بين الفكر وبين التجارب، ودونما تمييز في الفكر بين الثوابت وبين المتغيرات، ومنهم مستلهمون لثوابت التراث مع الاسترشاد بتجارب ومتغيرات التاريخ، ومن السلفيين من يعيشون في الماضي والسلف، ومنهم من يوازن بين (السلف ـ الماضي) وبين (الحاضر ـ المعاصر). وأشهر المدارس الفكرية التي حاولت الاستئثار بمصطلح السلفية هي مدرسة أهل الحديث»[١١].

## أبرز المحطات التاريخية للفكر السلفي

ويمكن القول: إن النص والروايات المنسوبة للنبي (ﷺ) وفق شروط أهل الحديث وأقوال الصحابة هي المرجع في كل شيء لديهم، فلا قياس ولا استحسان ولا رأي ولا تأويل ولا ذوق ولا عقل ولا سببية. وهذه الطريقة في الفهم ـ السلفية ـ كانت ظاهرة «عباسية»[١٢] بامتياز مع انقلاب

(١٠) انظر: محمد عمارة، **السلفية** (تونس: دار المعارف للطباعة والنشر، ١٩٩٤)، ص ٥ ـ ٦.

(١١) انظر: عمارة، **إزالة الشبهات عن معاني المصطلحات**، ص ٣٤.

(١٢) ويرى د. عمارة أنه وبسبب الفتوحات الإسلامية وما قدمته للفاتحين من ميراث حضاري ضخم غدا في وعاء الدولة التي يحكمها العرب المسلمون قضايا مجتمع متنوعة، ومشاكل مركبة، وأبنية فكرية مغايرة. ومن ثم برزت الحاجة إلى وسائل جديدة، وبراهين معقدة، وأدلة مركبة، كي يقنع أقواماً ألفوا وسائل الجدل والمناظرة والحجاج، كما أن المذاهب والأديان الأخرى التي كان يدين بها أبناء البلاد المفتوحة شنت على الإسلام حرباً فكرية مُستخدمة وسائل لم يعرفها أهل الجزيرة العربية. فانبرى لهم المعتزلة والفلاسفة المسلمون لكن فكرهم كان فكر «صفوة» لا فكر «عامة»، وهو ما جعل العامة تنفر منهم، فظهرت لهذا الجمهور قيادة دينية دعت إلى إسلام السلف مُستخدمة روايات منسوبة إلى النبي تتحدث عن الغربة، وكان رأس هؤلاء الأعلام ابن حنبل. فقدم صيغة من التدين ليست في حاجة =

المتوكل[13] على المعتزلة ـ أهل العدل والتوحيد ـ ودعم منهج المحدثين وبروز أحمد بن حنبل في القرن الثالث الهجري[14] كرمز لذلك المنهج، والذي سيكون فيما بعد إمام أهل السنة بعد أحداث ما سُمي بـ«المحنة». فهم كما يرى الشيخ محمد أبو زهرة «أولئك الذين نحلوا أنفسهم ذلك الوصف. . ، وكانوا من الحنابلة، وزعموا أن جملة آرائهم تنتهي إلى الإمام أحمد بن حنبل الذي أحيا عقيدة السلف وحارب دونها. . وقد تعرض هؤلاء الحنابلة لكلام في التوحيد، وصلة ذلك بالأضرحة، وتكلموا في آيات التأويل والتشبيه، وهي أول ما ظهروا به في القرن الرابع الهجري، ونسبوا كلامهم إلى الإمام أحمد بن حنبل، وناقشهم في هذه النسبة بعض فضلاء الحنابلة. وقد كانت المعارك العنيفة تقوم بينهم وبين الأشاعرة، لأنهم كانوا

---

= إلى تأويل أو قياس أو تعقيد أو تركيب، ملتزمة بالنهج النصوصي الذي يقدم الكتاب على الحكمة، والمأثور على الرأي والقياس، ليعود إلى تلك صيغة المجتمع العربي البدوي الساذج البسيط. للمزيد انظر: عمارة، **السلفية**، ص ٩ ـ ١٢.

(١٣) ينقل د. فهمي جدعان عن المؤرخ المسعودي قوله: «ولما أفضت الخلافة إلى المتوكل أمر بترك النظر والمباحثة والجدال لما كان عليه الناس في أيام المعتصم والواثق والمأمون، وأمر الناس بالتسليم والتقليد، وأمر شيوخ المحدثين بالتحديث وإظهار السنة والجماعة. . . فأظهر الميل إلى السنة ونصر أهلها ورفع المحنة وكتب بذلك إلى الآفاق. . . واستقدم المحدثين إلى سامراء وأجزل عطاياهم وأكرمهم، وأمرهم أن يحدثوا بأحاديث الصفات والرؤية». انظر: فهمي جدعان، **المحنة: بحث في جدلية الديني والسياسي في الإسلام**، ط ٢ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٠)، ص ٢١٧ ـ ٢١٨.

(١٤) يقول ابن خلدون عن مذهب ابن حنبل: «فأما أحمد بن حنبل، فمقلدوه قليل لبُعد مذهبه عن الاجتهاد وأصالته في معاضدة الرواية، وللأخبار بعضها ببعض». كما يُورد د. مصطفى الشكعة نقلاً عن أبي الوفاء بن عقيل الحنبلي وصفاً للحنابلة فيقول عنهم: «هم قوم خشن، تقلصت أخلاقهم عن المخالطة، وغلظت طباعهم عن المداخلة، وغلب عليهم الجدّ، وقل عندهم الهزل، وغربت نفوسهم عن ذل المراءاة، وفزعوا عن الآراء إلى الروايات، وتمسّكوا بالظاهر، تحرجاً عن التأويل، وغلبت عليهم الأعمال الصالحة، فلم يدققوا في العلوم الغامضة، بل دققوا في الورع، وأخذوا ما ظهر من العلوم، وما وراء ذلك قالوا: الله أعلم بما فيها من خشية باريها، والله يعلم أنني لا أعتقد في الإسلام طائفة محقة خالية من البدع سوى من سلك هذا الطريق»!، للمزيد انظر: مصطفى الشكعة، **إسلام بلا مذاهب**، ط ١١ (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٦)، ص ٤٦٣.

ويتحدث د. مصطفى الشكعة عن أصول العقيدة لدى ابن حنبل فيقول: «هو إمام السنة، منها يقتبس وبها يهتدي وبنصها يلتزم، ومصدر هذا الدين هو كتاب الله وسنة رسوله، تؤخذ منهما العقيدة في غير ما تخريج ولا تحريف ولا تحايل، ولا مكان لإعمال العقل أو تخريج الفكر ما دامت الأمور واضحة المحجة ظاهرة النهج غير معوجة ولا مستبهمة، ومن ثم فقد نفر من أهل الكلام ورفض آراءهم وكفرهم»!. انظر: المصدر نفسه، ص ٤٦٧.

يظهرون حيث يكون للأشاعرة سلطان قوي لا يُنازع، فتكون بين الفريقين الملاحاة الشديدة، وكل فريق يحسب أنه يدعو إلى مذهب السلف»[١٥].

ومرت الأزمان و«تجدد ظهورهم في القرن السابع الهجري، أحياه شيخ الإسلام ابن تيمية، وشدد في الدعوة إليه، وأضاف إليه أموراً أخرى قد بعثت إلى التفكير فيها أحوال عصره، ثم ظهرت تلك الآراء في الجزيرة العربية في القرن الثاني عشر الهجري أحياها محمد بن عبد الوهاب في الجزيرة العربية وما زال الوهابيون ينادون بها، ويتحمس بعض العلماء المسلمين لها»[١٦].

## ميلاد الوهابية: المحطة الثالثة في تاريخ الفكر السلفي

جاءت الوهابية كرد فعل للمغالاة في التبرك بالأشخاص وتقديسهم وانتشار البدع، و«منشئ الوهابية هو محمد بن عبد الوهاب، وقد درس مؤلفات ابن تيمية فراقت في نظره، وتعمق فيها، وأخرجها من حيز النظر إلى حيز العمل، وإنهم في الحقيقة لم يزيدوا بالنسبة للعقائد شيئاً عما جاء به ابن تيمية، ولكنهم شددوا فيها أكثر مما تشدد، ورتبوا أموراً عملية لم يكن قد تعرض لها ابن تيمية لأنها لم تشتهر في عهده»[١٧]. يقول كارل بروكلمان عن ابن عبد الوهاب: «وأخذ محمد أتباعه بأداء صلاة الجمعة في صرامة لا تعرف الرحمة، ونهى عن كل زينة في اللباس. وحرم أيما تزيين أو زخرفة للمساجد والأضرحة،.. ولم يكن يتمتع من خصب الأفكار أو الابتكار بأكثر مما كان يتمتع به الرسول نفسه، بيد أنه كان كالرسول قادراً على إلهاب نار الحماسة في قلوب أصحابه وعلى استثمار محبتهم العارمة للحرب في سبيل قضيته»[١٨]. وقد تم التحالف بين ابن عبد الوهاب وابن سعود، فكان للأول السلطة الدينية وللثاني السلطة الدنيوية[١٩].

(١٥) انظر: أبو زهرة، **تاريخ المذاهب الإسلامية**، ص ١٩٦.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٩٦.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢١٩.

(١٨) انظر: كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ط ٥ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٨)، ص ٥٥٠.

(١٩) «فتوجه إليها ودخل مدينة العيينة ومكث بها مدة يدعو الناس إلى الإسلام، وأخذ عليهم العهود والميثاق، وأقام عندهم ستة أشهر وهم وإياه مقيمون الدين، ثم بعد ذلك ظهرت امراة زانية فقام لها، وأقام الحد عليها، وعند ذلك اختلف أهل المدينة وأخرجوه من بينهم، وأمر شيخ العيينة بقتله، =

وخلال سنين معدودة تمكنوا من إخضاع رقعة كبيرة لسلطته السياسية ولدعوة ابن عبد الوهاب الدينية، وخلف كل من الرجلين في منصبيهما (الديني/السياسي) ابناهما، هذا في الإفتاء وذاك في السياسة. واستمر الأمر حتى دمر محمد علي الدرعية وقضى على الحركة، وخملت الدعوة الوهابية حتى جاء عبد العزيز بن سعود من الكويت وأحيا الدعوة مرة أخرى عن طريق تأسيس جماعة الإخوان في عام ١٩١٠. وكان المسلمون ينظرون إليه «نظرتهم إلى مُبتدع»[٢٠] كما يقول بروكلمان، ثم دعا إلى عقد مؤتمر إسلامي عام في مكة في ١٩٢٦ بعد أن درس مؤتمر القاهرة الإسلامي مسألة الخلافة من غير أن ينتهي إلى اتفاق ما. وكان من بين الحضور الشيخ السلفي محمد رشيد رضا أحد تلاميذ الحركة الإصلاحية التي ظهرت في مصر على يد الإمام محمد عبده والثائر الإسلامي جمال الدين الأفغاني. لكن رشيد رضا أخذها لمنحى سلفي وهابي، وكأنه انقلاب على كل أفكار أستاذه أكثر منه أمراً آخر[٢١].

## الفرق بين دعوة ابن عبد الوهاب ومحمد عبده

وتخلط كثير من الدراسات والمؤلفات بين حركة ابن عبد الوهاب وبين دعوة الإمام محمد عبده الإصلاحية من حيث تأثر الأخير بابن عبد الوهاب. لكن كما يقول الشيخ محمد زاهد الكوثري: إن محمد عبده «نشأ على القول بوحدة الوجود على ما يعلم من كتاب الواردات له، ومن حاشيته على شرح الدواني على العضدية، بل استمراره على هذا الرأي ظاهر. .رغم تكلف صاحب المنار التملص منه بعد مدة مديدة، ثم إنه تلقى كثيراً من كتب الفلسفة عن جمال الدين المازندراني، ورحل إلى الغرب وكرع من ينابيعه

= ففر هارباً بالليل إلى ناحية مدينة الدرعية. فدخلها. . فأتى شيخهم محمد أبا عبد العزيز وقد عاهده على أنه يقيم الإسلام ويجاهد مدينة نجد». انظر: **كيف كان ظهور شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب**، دراسة وتحقيق وتعليق عبد الله الصالح العثيمين (الرياض: مطبوعات إدارة الملك عبد العزيز، ١٩٨٣)، ص ٤٦ ـ ٤٧.

(٢٠) انظر: بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ص ٧٥٣.

(٢١) انظر مثلاً كتابه المسمى بـ «**الوهابيون والحجاز**»، وهو عبارة عن مقالات كان قد نشرها في جريدة **المنار والأهرام**، وهو يعرض لأفكار ابن عبد الوهاب، ويدافع عنها بحماسة مفرطة. للمزيد انظر: محمد رشيد رضا، **الوهابيون والحجاز** (القاهرة: مطبعة المنار، ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٦م).

العكرة، فيكون إشراقياً فيلسوفاً على الطريقتين. وابن عبد الوهاب وقدوتاه ابن تيمية وابن القيم يرون القول بوحدة الوجود مروقاً ونفياً للصانع وانحيازاً إلى الطبيعيين نفاة إله العالمين. . على أن ابن عبد الوهاب ينابذ الكلام والرأي والتصوف والفلسفة، في حين أن الأستاذ الإمام ـ يعني محمد عبده ـ مؤلفاته في الكلام وتعويله على أهل الكلام واعتماده على الرأي في الإفتاء والتفسير طول حياته، وليس عنده من علم متن الحديث ورجال الحديث وعلل الحديث ما يمكنه من الجولان في ميدان البت في التفسير بالرواية والاحتجاج بالحديث في أبواب الفقه، فيكون مشربه غير مشرب زعيم البادية»(٢٢).

ويرى د. محمد عمارة أن المدرسة التي أسسها محمد عبده «ذهبت في عقائد الدين وأصوله مذهب السلف القدماء، ونحت في مشكلات الدنيا وقضايا الحضارة نحو المعتزلة فرسان العقلانية العربية الإسلامية، فكان تجديدها للدين وتحريرها للعقل»(٢٣). بل إن عبده «صاحب سلفية عقلية تميز بها عن مواقف السلفيين الذين اكتفوا بالموقف السلفي النصوصي، وعن العقلانيين الذين انطلقوا من منطلق العقل فقط لا غير»(٢٤). ولا يخفى أن محمد عبده كان أشعرياً(٢٥) في التوحيد ومعتزلياً في العدل، وكان يمتلك

---

(٢٢) انظر: محمد زاهد الكوثري، **مقالات الكوثري** (القاهرة: المكتبة التوفيقية، [د. ت.])، ص ٣٣٥ ـ ٣٣٦.

(٢٣) انظر: عمارة، **السلفية**، ص ٥٢.

(٢٤) فموقف الإمام محمد عبده من الأحاديث مختلف تماماً مع الوهابية فهو لا يعتد بالأحاديث والمرويات، فنراه يقول «ما قيمة سند لا أعرف بنفسي رجاله، ولا أحوالهم، ولا مكانهم من الثقة والضبط، وإنما هي أسماء تتلقفها المشايخ، لأوصاف نقلدهم فيها. .» ومن ثم «فقد ميز بين ما هو متواتر لا يرقى إليه الشك، مثل القرآن الكريم، وبين ما جاءنا بواسطة رواة لا نستطيع التأكد من صدقهم، وأسانيد لا نملك التحقق من سلامتها ووفائها بالمطلوب»، فالرجل يدعو إلى سلفية تعود بنا إلى ينابيع الدين النقية ونصوصه البكر وحقائقه الجوهرية، وهو يدعو إلى أن ننظر في هذه المنابع الأولى بملكة العقل العصري المستنير، وأن نسقط لذلك أساطير الأولين، وأن نرفض بعد ذلك كل ما يتعارض مع معطيات العقل العصري المستنير بعد نظره وبحثه فيما هو جوهري وبكر ونقي من عقائد الإسلام كما جاء بها كتابه الكريم. . فلا مفر من عرض هذه المأثورات على القرآن فما وافقه كان القرآن هو حجة صدقه وما خالفه فلا سبيل لتصديقه، وما خرج عن الحالتين فالمجال فيه لعقل الإنسان مطلق ومفتوح. انظر: محمد عمارة، **الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٣)، ج١، ص ١٨٦ ـ ١٨٧.

(٢٥) يقول الشيخ رشيد رضا بعد أن ذكر أن التصوف والتفسير هما قرة عين الإمام محمد عبده أو مفتاح سعادته أن الأخير أخبره بأنه «قرأ على السيد ـ أي جمال الدين الأفغاني ـ كتاب الزوراء للدواني في التصوف، وشرح القطب على الشمسية، والمطالع، وسلم العلوم من كتب المنطق، والهداية، =

مشروعاً إصلاحياً في التربية والتعليم والإصلاح الديني والسياسي والاقتصادي والثقافي واللغوي. وكما يقول د. محمد عابد الجابري: إن دعوة عبده والأفغاني «كانت تنادي بالرجوع إلى ما كان عليه السلف الصالح قصد اكتساب القوة التي تمكن من مقاومة الغزو الاستعماري، فـ. . كانت متجهة إلى الداخل، إلى المسلمين»(٢٦)، ومن ثم فإن الإشكالية التي هيمنت عليها هي «إشكالية حضارية أكثر منها سياسية»(٢٧)، فيما كان خصم حركة ابن عبد الوهاب خارجياً «هو الإمبراطورية العثمانية، وأما خصمها الداخلي فهو الطرقية وأيديولوجيتها ومسلكياتها»(٢٨).

## عوامل توسع المنهج الوهابي في مصر

هناك جملة من العوامل لانتشار المنهج الوهابي في مصر في مطلع

= والإشارات، وحكمة العين، وحكمة الإشراق من الفلسفة، وعقائد الجلال الدواني في التوحيد، والتوضيح مع التلويح في الأصول، والجغميني، وتذكرة الطوسي في الهيئة القديمة، وكتاباً آخر في الهيئة الجديدة نسيت اسمه». للمزيد انظر: محمد رشيد رضا، **تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده**، ط ٢ (القاهرة: دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، ٢٠٠٦)، ج١، ص ٢٦.

(٢٦) انظر: محمد عابد الجابري، «من الوهابية إلى السلفية الإصلاحية إلى الجهادية،» على رابط موقعه التالي:

<http://www.aljabriabed.net/terrorism17.htm>.

(٢٧) المصدر نفسه. ويرى د. الجابري أن حركة عبده والأفغاني «كانت تُمارَس كنقد ذاتي، متجه أساساً إلى حاضر العالم الإسلامي، إلى المسلمين كما يمارسون الإسلام في الحاضر». كما أن «فكرة التقدم التي كانت غائبة في فكر ابن عبد الوهاب أصبحت الآن الفكرة المركزية في سلفية الأفغاني وعبده». فسلفية محمد عبده كانت سلفية إصلاحية نهضوية ولم تكن ثورية ولا جهادية. وفي هذا الإطار يمكن أن ينسب إليه نوع من اعتماد نمط من الفصل بين الدين والسياسة، قوامه تأجيل العمل السياسي إلى أن يتم تكوين ما يكفي من الرجال تكويناً صحيحاً في الدين وغيره من علوم الوقت.

(٢٨) المصدر نفسه. يؤكد ذلك ما نشره الصحفي محمد حسنين هيكل في جريدة **السفير** اللبنانية بتاريخ ٢٠٠١/٦/٣٠، حيث يقول نقلاً عن خطابات «فيلبي» الثمانية عشر إلى رئيسه السير «بيرسي كوكس»، «طبقاً للقرءان فلا ينبغي أن يكون هناك قتال بين أخيار المسلمين ـ أي الوهابيين (هكذا يقول فيلبي) ـ وبين المسيحيين لأنهم من أهل كتاب، والتسامح معهم توجيه من الله. أما قتال المسلمين الأخيار وجهادهم فلا يكون إلا مع المشركين والكفار، وأول الكفار والمشركين هم الأتراك العثمانيون ـ وأيضاً الأشراف الهاشميون ـ وباختصار كل المحمديين فيما عدا الوهابيين! يضيف فيلبي عبارة لها رنين ما تزال أصداؤه سارية حتى الآن«ليس من شأننا تصحيح الخطأ في هذا الموضوع، بل على العكس علينا تعميق كراهية ابن سعود لكل المسلمين من غير الوهابيين، فكلما زادت هذه الكراهية للجميع كان ذلك متوافقاً أكثر مع مصالحنا». للمزيد انظر:

<http://www.sunna.info/antiwahabies/WahabiFadiha.jpg>.

القرن العشرين، حيث يرى البعض أن دعوة محمد بن عبد الوهاب وصلت إلى مصر عن طريق «أولاده وأحفاده الذين أتى بهم واليها محمد علي ومعهم علمُهم وكتبهم. لقد قدم إلى مصر عدد كبير من أسرة شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، ودرس بعضهم في الأزهر، وكانوا طلقاء يمشون بين الناس، ولهذا السبب ولأنهم دَرَسوا في الأزهر ودَرَّسُوا وصنفوا انتشرت هذه الدعوة بمصر وعُرفت»(٢٩). وبخلاف هذا الأمر فإن التبشير بالمنهج الوهابي في البلاد الإسلامية عموماً ومصر ـ خصوصاً ـ كان يسير سياسياً وثقافياً على قدم وساق، ففي بحث لندوة الدعوة في عهد الملك عبد العزيز يبدو واضحاً وبجلاء الدعم السعودي لرشيد رضا. فتذكر وقائع الندوة أن الملك عبد العزيز ساعد «محمد رشيد رضا وغيره في تمويل وطبع الكتب السلفية التي تقوم بطباعتها مطبعة المنار، كما دعم محمد حامد الفقي لطباعة عدد كثير من الكتب على نفقته الخاصة»(٣٠). وتذكر في موضع آخر أن «من أبرز العلماء الذين كانت لهم صلات متينة بالملك عبد العزيز وعلماء المملكة الشيخ

---

(٢٩) حتى إن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب كان تلميذاً للجبرتي، وكان من الذين نفوا إلى مصر بعد سقوط الدرعية، وصار شيخ رواق الحنابلة، وهو صاحب كتاب **فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**. انظر للمزيد: محمد إسماعيل المقدم، **خواطر حول الوهابية** (الإسكندرية: دار التوحيد للتراث، ٢٠٠٨)، ص ١٠٣.

(٣٠) تقول وقائع الندوة: «اهتم عبد العزيز بإرسال الدعاة إلى خارج البلاد للتعريف بالمنهج السلفي ودحض الشبه المثارة حوله، ووجه اهتمامه إلى دعم العلماء السلفيين في البلاد الإسلامية الذين أخذت أقلامهم تصول وتجول في مناصرة الدعوة السلفية والذب عنها كأمثال الشيخ محمد رشيد رضا، ومحمد حامد الفقي، ومحمد خليل الهراس، وعبد الرحمن الوكيل وغيرهم. فقد كان للشيخ محمد رشيد رضا جهود طيبة في مناصرة الدعوة السلفية وأتباعها، فكتب مقالات عديدة في صحف مصر ومجلاتها كصحيفة الأهرام ومجلة المنار يشرح فيها حركة الشيخ ومبادئها وأهدافها، وحالة أتباعها في عصره وأنهم الأمل الوحيد في إعادة ما للمسلمين من عز ومجد لأن عقيدتهم تقوم على مبادئ الإسلام الصحيح كما أنزله الله». للمزيد انظر: تقديم صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ، بحوث ندوة الدعوة في عهد الملك عبد العزيز، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الرياض، ٢٣/ ٢/ ١٤٢٠هـ، ص ٢٥٠. على الرابط التالي:

<http://www.islamhouse.com/111036/ar/ar/books/%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB_%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%B9%D9%87%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83_%D8%B9%D8%A8%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2_%D8%B1%D8%AD%D9%85%D9%87_%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87>.

رشيد رضا في مصر، ومحمد حامد الفقي»[٣١]. ويصف الطبيب محمد إسماعيل المقدم ـ أحد مؤسسي الدعوة السلفية بمصر ـ رشيد رضا بأنه «أبو السلفية في مصر» وأن له في عنق السلفيين ـ شاءوا أم أبوا، شكروا له أو جحدوا ـ منة وفضلاً، وآية ذلك دوره الرائد في نشر التراث السلفي، ومنافحته عن عقيدة السلف، ورموزها ممثلة في شيخي الإسلام ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب، وذلك من خلال مجلته المنار»[٣٢]. ويعود انتشار التيار السلفي الوهابي آنذاك إلى ضعف دور المؤسسة الدينية الرسمية ممثلة بالأزهر الشريف، ما دعا شيخ الأزهر بعد سنين طويلة إلى الاعتراف في حوار له بذلك حيث قال: «إنه في غيبة دور الأزهر نشط السلفيون ونشطت بعض المذاهب الوافدة، وحاولت الوهابية أن تملأ الفراغ وانتشر فقه البادية، على حساب فقه الوسط»[٣٣]. أيضاً أدت الطرق الصوفية إلى انتشار البدع والخرافات، والقدرية والغيبية، والابتعاد عن الإسلام الحقيقي، كما ظهرت عادات وتقاليد جديدة تتناقض مع الإسلام، مثل فتح الحانات ودور البغاء والملاهي وسفور المرأة الأمر الذي أثار نفوس ومشاعر جانب من الرأي العام، ووجد أن الوسيلة الوحيدة لمواجهة ذلك هو تكوين جمعيات إسلامية دينية يكون هدفها مواجهة هذه الموجة الإلحادية الهدامة. وهنا بدأت عمليات سلفنة المجتمع المصري بمذاق متسعود ومن ثم احتلال المجال العام. وقد اعترف شيخ الأزهر بهذا، وسوف نبدأ بعرض أهم الجمعيات والتجمعات السلفية في مصر.

---

(٣١) المصدر نفسه، ص ٢٠٢. وكذلك انظر مقالة مؤسس جماعة أنصار السنة المحمدية في مصر الشيخ محمد حامد الفقي في افتتاحية مجلة **الإصلاح**، العدد ١ (١٥/ ٢/ ١٣٤٧هـ). وثناءه على دعم الملك عبد العزيز ووصفه له بالملك الراشد المخلص، «ولقد أُتِيحَتْ لي الفُرصةُ في ليلةٍ شَرُفتُ فيها بمقابلة جلالة الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، أعزَّ الله به الإسلام، ووفَّقه لإحياء سُنَّة سيِّد المرسَلين، تحدَّثت إلى جلالة الإمام في ذلك، وكشَفت له عمَّا يجيشُ في صدري من شأن هذه الصحيفة»، للمزيد انظر المقالة على الرابط:

<http://www.ansaralsonna.com/web/play-6778.html>.

(٣٢) انظر: المقدم، **خواطر حول الوهابية**، ص١٠٧ ـ ١٠٨.

(٣٣) انظر حوار الصحفي مكرم محمد أحمد مع شيخ الأزهر د. أحمد الطيب في جريدة **الأهرام**، ١٠/ ٧/ ٢٠١٠، متوفر على الموقع الإلكتروني للجريدة على الرابط:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=187680&eid=786>.

## أولاً: الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة

أسسها الشيخ محمود السبكي[٣٤] في عام١٩١٢م ـ ١٣٣١هـ، وأطلق عليه أنصاره لقب «إمام أهل السنة»، واستمر اللقب مع خلفائه إلى اليوم، ويرى مؤسسو الجمعية أنهم «أول جمعية منظمة تدعو إلى إحياء السنة وإماتة البدعة»[٣٥]. وبحسب موقع الجمعية فقد عرضت ١٠ أغراض لها)[٣٦]. . ووضعت الجمعية بعض الأطر العامة التي تحكم سلوك أعضائها، ونصائح وإرشادات تمثل السلوك الأمثل للدعوة إلى الله، كما وضعت ما يقرب من ١٣ شرطاً للعضوية[٣٧]. و«تتضح النكهة السلفية في مؤسس الجمعية حين يقول في معرض سلوك جماعته مع أهل البدع: افعلوا معهم كل ما تقدرون

---

(٣٤) الشيخ محمود محمد خطاب السبكي من مواليد سبك العويضات مركز أشمون من منوفية مصر سنة ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٨م، وتوفي بالقاهرة سنة ١٣٣١هـ/ ١٩٣٣م، وله نحو من ستة وعشرين مؤلفاً، منها: **المنهل العذب، والرسالة البديعية، وفتاوى أئمة المسلمين، والمقامات العلية، وإتحاف الكائنات، والدين الخالص**، وأوصى بعد وفاته بأن يكون أولاده وذريته على رأس الجمعية من بعده، فتولاها منهم الشيخ أمين خطاب ابنه، ثم الشيخ يوسف خطاب، فلما انقطعت ذريته من الذكور تم انتخاب الشيخ عبد اللطيف مشتهري، ثم الشيخ فرحات علي حلوة، وللأول كتاب (هذه دعوتنا)، يؤسس فيه لوجوب الاتباع ويحذر من الابتداع، وينقد الحكام لانشغالهم عن التدين، صحيحه وفاسده. انظر: عبد المنعم الحفني، **موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية**، ط ٢ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩)، ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

(٣٥) انظر في «تاريخ الجمعية» على رابط موقع الجمعية الشرعية:

<http://alshareyah.com/index.php?option=com_content&view=article&id=115&Itemid=639>.

(٣٦) هي: نشر التعاليم الدينية الصحيحة، والثقافة الإسلامية، وتحفيظ القرآن الكريم، وإنشاء المساجد، وإصدار مجلة دينية، وإعانة المنكوبين والبائسين ممن ينتسبون إلى الجمعية، وإيجاد مستشفى لمعالجة فقراء المسلمين، وتجهيز موتى المسلمين الفقراء، ولا تتعرض هذه الجمعية للشئون السياسية التي يختص بها ولي الأمر. انظر موقع الجمعية الشرعية على الرابط:

<http://alshareyah.com/index.php?option=com_content&view=article&id=115&Itemid=639>.

(٣٧) مثل: أن يكون العضو له مال ينفق منه على نفسه وأهله، وأن يتسم بلين الطبع، بالإضافة إلى الشرف والهدوء في المناقشات والحرص على طلب العلم ونشره، والمحافظة على الفرائض والسنن والبعد عن المحظورات والمكروهات الشرعية، وأن يكون العضو ذاكراً لله في كل أحواله، محافظاً على حقوق إخوانه، رحب الصدر واسع الحلم، سلفي العقيدة لا يحكم على الخلف بفسق أو ابتداع ما داموا مؤمنين بأنه سبحانه ليس كمثله شيء، مع حمل هموم الأمة والعامل على رفعة شأنها. انظر للمزيد:

<http://alshareyah.com/index.php?option=com_content&view=article&id=115&Itemid=639>.

عليه مما أذن لكم فيه الواحد القهار، فلا تجتمعوا معهم ولا تسلموا عليهم، ولا تعتبروا فعلهم ولا قولهم، واعبسوا في وجوههم، بل أهينوهم وأبغضوهم كما أرشدكم إليه نبيكم»[٣٨]. و«عادة ما يقودها علماء من الأزهر الشريف حتى الآن رغم أن من بين دعاتها أشخاصاً من خريجي المدارس والجامعات المدنية وهؤلاء يتلقون دورات علمية لمدة سنتين في معهد إعداد الدعاة التابع للجمعية قبل أن تعتبرهم الجمعية دعاة، وتسمح لهم بالخطابة وإعطاء الدروس في مقراتها[٣٩].

وتصدر الجمعية مجلة دورية باسم «التبيان»، وقد استمرت الجمعية لفترة طويلة تمكنت خلالها من التواؤم مع الأنظمة السياسية المتعاقبة في مصر، فضلاً عن قدرتها في تنوع مجالات عملها كالعمل الدعوي والتربوي والتعليمي والصحي وبعض الأنشطة الاجتماعية الأخرى كرعاية اليتامى والأرامل والمنكوبين. وعلى الرغم من أن مؤسس الجماعة الأول كان ينتمي إلى العقيدة الأشعرية إلا أن السلفية التي كان يقترحها السبكي والمنهج الذي سار عليه كان أقرب إلى مدرسة أهل الأثر وأصحاب الحديث الروائية منهم إلى مدرسة الأشعري الكلامية. وترى الجمعية أن «الدولة فى الإسلام هي نموذج كامل للدولة المدنية الحديثة»[٤٠]، وأنهم يؤمنون بالتمثيل النيابي للشعب، وبالفصل بين السلطات وبحق المواطنة لكنهم يعودون فيميزون بين مفهوم (الدولة المدنية) عند العلمانيين ومفهومها عند الإسلاميين فى الجوهر والمضمون، فكما يرون أن «الإسلام هو الأصل والمدنية الحديثة هي الفرع. .والأصل يسبق الفرع ويتقدم عليه وليس العكس. . ولذلك فلا بد أن تنبع كل القوانين والتشريعات في الدولة المدنية من الإسلام ولا تتعارض معه»[٤١]، كما يرون أن «المبادئ والركائز المتفق عليها بين الدولة في الإسلام والدولة المدنية هي عند الإسلاميين من الدين والعقيدة وهو أمر

---

(٣٨) انظر: الحفني، **موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية**، ص ٢٣٨.

(٣٩) انظر: عبد المنعم منيب، **خريطة الحركات الإسلامية في مصر** (القاهرة: الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ٢٠٠٩)، ص ٢٥.

(٤٠) انظر: رضا الطبيب، «رؤية الجمعية الشرعية في المستجدات العصرية،» مجلة **التبيان** (القاهرة)، العدد ٨٧ (٢٠١١)، ص ٤٥.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٤٦.

مقدس لا يملك المسلم نقضه أو مخالفته»[٤٢]، وأنه إذا كانت الدولة المدنية تهدف لتحقيق مبادئ الحرية والعدالة والمساواة بين كافة أفراد المجتمع فإن للإسلام رؤية مغايرة لذلك. فالحرية مقيدة بأحكام أخلاقية وضوابط سلوكية، والعدالة محددة بنصوص القرآن والسُّنَّة تحديداً واضحاً، فالقاتل يقتل قصاصاً، والسارق تقطع يده، والزاني يجلد، وهذه نصوص قطعية الدلالة لا يستطيع مخلوق أن يغيرها. والمساواة مختلفة حيث حددت للمرأة حقوقاً حقوق المرأة الشرعية يختلف بعضها عن حقوق الرجل لطبيعتها الخلقية والوظيفية، ومنها حق الميراث والشهادة، كما حرمت عليها أموراً أباحتها للرجل مثل تعدد الزوجات. ثم تقول الرؤية «فلندع الألفاظ ولنترك الأسماء وليحتفظ كلٌ بما يراه لنفسه ونعمل جميعاً على إقامة تلك الدولة التى تقيم العدل وتحفظ للناس دينهم وحريتهم وتصون عليهم كرامتهم وتضمن لهم حقوقهم وتحدد عليهم واجباتهم»[٤٣].

## ثانياً: جماعة أنصار السنة المحمدية

هي جماعة «أسسها في مصر سنة ١٩٢٦ الشيخ محمد حامد الفقي، ودستورها: التوحيد الخالص، وأخذ الدين من صريح القرآن وصحيح السنة، ومحاربة البدع والخرافات. ويبدو أن اسم الجماعة مستمد من الحديث عن الفرقة الناجية»[٤٤]. وتصف إحدى المجلات التابعة للجماعة المجتمع فتقول: إن «تسعة وتسعين في المائة من الأمة على جاهلية في علمها وعقيدتها وخلقها وحكمها ونظامها، وقد ضرب الجهل على القلوب نطاقاً مظلماً أسود حجب عنها كل هدى وكل نور، الأكثرية الساحقة على ذل القلوب للموتى، واستخذائها للأحجار والأشجار، واستكانتها وخشوعها للنصب والمقاصير والقبور، والأكثرية معرضة عن التحاكم في عقيدتها

---

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٤٤) انظر: الحفني، **موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية**، ص ٩٩. ويقول كذلك مؤسس الجماعة في أحد مقالاته: «قامت أنصار السنة تجدد للناس دينهم من كتاب الله وسنة رسوله»، راجع: محمد حامد الفقي، الهوى يهوي بصاحبه إلى أتعس عاقبة، على الرابط التالي:

<http://www.ansaralsonna.com/web/play-1695.html>.

وعبادتها وماليتها وشئونها إلى ما أنزل الله من الهدى والذكر الحكيم»[٤٥].

وتقول الجماعة عن نفسها: إنها قامت «برد الحق إلى نصابه، في بيئة شهدت صوراً متعددة من الجهل المطبق في الاعتقاد والعمل والسلوك فضلاً عن التلقي والاستدلال، فكانت الخرافات والدجل باسم الدين وصور الشرك المختلفة من تقديس المتبوعين والمقبورين وبناء المساجد عليها والتضرع إلى الله والدعاء عندها والتمسح بها والنذر لها في وقت شهدت فيه الأمة الابتعاد عن شرائع الإسلام في كافة مجالات الحياة..

وقد دعت جماعة أنصار السنة المحمدية وجاهدت بصدق أولئك الذين ظفر بهم شياطين الشرك والجهل، والطرق المفرقة والسبل الملتوية التي ألصقت بالإسلام، والتي استعمرت القلوب باسم الإسلام، ودعتهم إلى العمل على إشراب قلوبهم القرآن بهدايته وعلمه وآداب السنة المحمدية بحكمتها وأخلاقها ونورها..وللجماعة في مصر فقط لها أكثر من ٢٠٠ فرع ويتبع الجماعة ١٧٥٠ مسجداً أو يزيد قليلاً»[٤٦].

وقد حددت الجماعة ما يقرب من ٢٠ هدفاً من أهدافها، تمثلت في: دعوة الناس إلى التوحيد الخالص، وأخذ دينهم من نبعيه الصافيين: صريح الكتاب، وصحيح السنة، وأن نصوص الكتاب والسنة لا محيد عنها، وأن دين الله محصور في ظاهر هذه النصوص، والدعوة إلى حب رسول الله، وأن الحكم بغير ما أنزل الله هلكة في الدنيا وشقوة في الآخرة، والدعوة إلى مجانبة البدع ومحدثات الأمور، ومحاربة الخرافات والعقائد الفاسدة، وعدم

---

(٤٥) انظر: مقدمة وكيل أنصار السنة المحمدية فتحي أمين عثمان، ونقله وصف المجتمع حال صدور مجلة **الهدي النبوي** في عددها بالسنة ٢ (ربيع أول عام ١٣٥٨هـ) وقد أسس محمد حامد الفقي في آذار/ مارس ١٩٣٦م مجلة **الهدي النبوي** لتكون لسان حال جماعته والمعبرة عن عقيدتها والناطقة بمبادئها. وتولى رياسة تحريرها فكان من كتاب المجلة على سبيل المثال لا الحصر: الشيخ أحمد محمد شاكر، الأستاذ محب الدين الخطيب، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، وعبد الظاهر أبو السمح) أول إمام للحرم المكي، وأبو الوفاء محمد درويش، وصادق عرنوس، والشيخ عبد الرحمن الوكيل، والشيخ محمد خليل هراس، كما كان من كتابها محمود شلتوت. لمزيد انظر الرابط التالي:

< http://www.ansaralsonna.com/web/play-6776.html >.

(٤٦) كما «تنتشر دعوة أنصار السنة في بلدان كثيرة وذلك لأسلوب الجماعة فى الدعوة الى الله بالحكمة والموعظة الحسنة مما جعل لها انتشاراً واسعاً في مختلف دول العالم وخارج القطر المصري»، انظر موقع جمعية أنصار السنة، على الرابط:

< http://www.ansaralsonna.com/web/pageother-659.html >.

تهييج الناس وتحريضهم على حكامهم وإن جاروا ـ لا من فوق المنابر ولا غير ذلك لأن ذلك خلاف هدي السلف الصالح، وغيرها من الأهداف المدونة على موقع الجماعة[٤٧]. وفي ١٦ ـ ٥ ـ ٢٠١١ أصدرت جماعة أنصار السنة بياناً حول الأوضاع التي تمر بها مصر، وأعلنت أنها «سوف تعمل بإذن الله تعالى على تشكيل مجلس من العلماء للنظر في المستجدات التي تظهر في المجتمع، وإصدار الفتاوى المناسبة لها»[٤٨]. ويمكن اعتبار هذه اللحظة إيذاناً بميلاد مجلس شورى العلماء التابع للجماعة، بل إن الرئيس العام لجماعة أنصار السنة المحمدية بمصر هو رئيس مجلس شورى العلماء وهو د. عبد الله شاكر. ويلاحظ أنه على موقع جماعة أنصار السنة المحمدية وفي باب البيانات عرض لبيانات «مجلس شورى العلماء».

وترفض الجماعة فكرة الديمقراطية أو مدنية الدولة وترميها بوصف العلمنة، ففي أحد المقالات لرئيس مجلس علماء جماعة أنصار السنة يقول عن الدولة المتصورة: إنها «إسلامية، لا شرقية ولا غربية، لا ديمقراطية،

---

(٤٧) ومن هذه الأهداف كذلك أن الرسول (ﷺ) إذ يحرم تشريف القبور، ورفع البناء فوقها بقباب ونحوها، واتخاذها مساجد، وإيقاد السرج عليها، وإقامة التماثيل، ودعاء المقبورين من دون الله والنذر لهم، والطواف حول القبور والتمسح بها وما إلى ذلك مما حذر منه الرسول وأنذر، فهي الظلم الذي يمقته الله، وموقفهم ـ أي الجماعة ـ من صفات الله وأسمائه يجب أن يكون كموقف الرسول (ﷺ) وأصحابه ومن تبعهم بإحسان: من إيمان بكل صفة جاءت في القرآن وصحيح السنة من الاستواء والفوقية واليد والعين والنزول والضحك وما إليها على ظاهرها، بدون تأويل أو تمثيل أو تعطيل، مع استحضار قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وجوب تمسكهم بالرجولة لتظل لهم القوامة على النساء، فلا يفلت الزمام من أيديهم، وأن أصل الداء وجرثومته: هو سماحهم للنساء بارتياد الملاهي من مراقص وسينمات، والرجوع إلى القرآن العظيم والسنة النبوية الصحيحة وفهمهما على النهج الذي كان عليه السلف الصالح. للمزيد انظر موقع جماعة أنصار السنة الحمدية، على الرابط التالي:
<http://www.ansaralsonna.com/web/pageother-658.html>.

(٤٨) صدر هذا البيان بعد اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بأربعة شهور، وباجتماع عدد من العلماء والدعاة السلفيين في مصر لمدارسة الأوضاع الراهنة آنذاك، وما أسموه بـ«آليات العمل التي يجب أن تقدم إلى الأمة ورأوه محققاً لمصلحة الإسلام والمسلمين وسائر المواطنين»، وقد تضمن البيان الأول البدء في التماس مع الواقع السياسي المصري، حيث ورد في البيان: «نناشد الشباب الرجوع إلى العلماء الربانيين السائرين على منهاج النبوة في كل المستجدات على الساحة الإسلامية، وكيفية التعامل مع الواقع تعاملاً صحيحاً. . وضرورة تفعيل العمل بالشريعة الإسلامية، وصبغ حياة الأمة بالصبغة الإسلامية، والمناداة بالإصلاح في جميع جوانب الحياة المختلفة (سياسياً ـ تعليمياً ـ إعلامياً ـ اجتماعياً ـ اقتصادياً)». للمزيد انظر رابط جماعة أنصار السنة: بيان اجتماع العلماء والدعاة لتدارس الأوضاع الراهنة في البلاد:

<http://www.ansaralsonna.com/web/play-5210.html>.

ولا دكتاتورية، وإنما وسيطة شرعية عادلة، تحق الحق وتدعو إليه، وتبطل الباطل وتنهى عنه، تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتدعو إلى الله، وتشهد على الناس.. فالنظام السياسي الإسلامي ليس نظاماً ديمقراطياً بحال، وهو يختلف مع الديمقراطية في الأسس والمبادئ.. النظام الذي يقوم أساساً على مبدأ الشورى وعلى العدل، وإقرار الحقوق والحريات وعلى شرعية سماوية واضحة جلية لا يجوز لفرد ولا لجماعة أن يخرج عليها»[٤٩]. ويقول في موضع آخر: «الديمقراطية والنظام السياسي الإسلامي لا يتطابقان. السيادة في الدولة الإسلامية لله تعالى متمثلة في أحكام شريعته.. مبدأ سيادة الأمة لا يتلاءم إلا مع نظام علماني يقصي الدين عن الدولة والسياسة، ويخول للأمة أن تقرر ما تشاء مما يوافق مصالحها دون أن ترجع في ذلك لأحد»[٥٠]. وعن تولي المرأة للمناصب يقول: «أجمع أهل العلم على أن المرأة لا تلي منصب الخلافة والرئاسة وذهب جمهور العلماء إلى عدم جواز توليها القضاء»[٥١]. ويتمسك الكاتب بمفهوم الشورى التقليدي فيرى أن «الشورى في منهاج الإسلام تتسع لكل فكرة وكل نظام يحقق المشاورة عملاً، فمن الجائز أن تقوم الأمة باختيار أهل الشورى على أن يشترط في المرشح أن يكون أهلاً لهذه المكانة، ويجوز لولي الأمر أن يشاور أهل الاختصاص ويجوز أن تعرض بعض المسائل على الأمة جميعها أو غير ذلك»[٥٢].

ويصنف البعض ما تمثله (الجمعية الشرعية وجماعة أنصار السنة) على أنها من السلفية التقليدية.

---

(٤٩) انظر مقالة جمال المراكبي، «إسلامية لا ديموقراطية ولا ديكتاتورية،» ٢٠/ ٩/ ٢٠١٠، منشورة على الموقع الرسمي للجماعة على الرابط التالي:
< http://www.ansaralsonna.com/web/play-1776.html >.

(٥٠) انظر: مقالة جمال المراكبي، «الديموقراطية والنظام السياسي الإسلامي،» ٢٠/ ٩/ ٢٠١٠، منشورة على الموقع الرسمي للجماعة على الرابط:
< http://www.ansaralsonna.com/web/play-1775.html >.

(٥١) انظر مقالة جمال المراكبي، «تابع أسس ودعائم الحكم في الدولة الإسلامية،» ٢٠/ ٩/ ٢٠١٠، منشورة على الموقع الرسمي للجماعة على الرابط:
< http://www.ansaralsonna.com/web/play-1770.html >.

(٥٢) المصدر نفسه.

## ثالثاً: مجلس شورى العلماء

هو عبارة عن تجمع من الدعاة السلفيين وبعض المنتمين إلى جماعة أنصار السنة المحمدية، ويرى المجلس أنه «هيئة مستقلة يجمع أعضاءه عقيدة هي عقيدة السلف الصالح، ومنهج هو منهج الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة»(٥٣). وقد أصدر مجلس شورى العلماء البيان الأول له في ١٧ ـ ٥ ـ ٢٠١١، أي بعد يوم واحد من اجتماع جماعة أنصار السنة المحمدية وتحديد موقفها إزاء الأحداث الجارية في مصر. وتكون البيان الأول من ٦ عناصر تلخصت في قولهم: إن الطريق الصحيح لتطبيق الشريعة الإسلامية هو تربية المسلمين على عقائد الإسلام، وعلى المسلمين أن لا يتأخروا عن التصويت بالموافقة على التعديلات الدستورية يوم السبت الموافق ١٤ من ربيع الآخر لعام ١٤٣٢هـ الموافق ١٩/ ٣/ ٢٠١١م، وليست هناك أية موانع شرعية من المشاركات السياسية في مجلس الشعب والشورى والمحليات، باعتبارها وسيلة من وسائل التمكين للدعوة ونشرها بين فئات المجتمع، وأنهم يفضلون ألا يترشح الدعاة والعلماء بأنفسهم حتى لا ينشغلوا عن الدعوة، وعلى المسلمين التصويت في انتخابات الرئاسة لمن يرونه أكثر تبنياً لقضايا الشريعة الإسلامية ومصالح الأمة، وأن الأمة رجالاً ونساءً، شيباً وشباباً لن يسمحوا لأحد أن يمس المادة الثانية من الدستور بالتغيير أو التبديل في أي صياغة مقبلة للدستور(٥٤). و«قد صار هؤلاء وجوهاً معروفة

---

(٥٣) للمزيد، انظر البيان التاسع عشر للمجلس على الرابط:

<http://www.shora-alolamaa.com/eg/play.php?catsmktba = 66>.

(٥٤) وقع على البيان الأول ١٧/ ٥/ ٢٠١١ أعضاء المجلس ـ آنذاك ـ كل من: أعضاء المجلس وهم: الشيخ د. عبد الله شاكر رئيساً وهو يشغل منصب الرئيس العام لجماعة أنصار السنة المحمدية بمصر، وعضوية كل من (الشيخ الداعية محمد بن حسين يعقوب، والشيخ الداعية محمد حسان، والشيخ د. جمال المراكبي رئيس مجلس علماء جماعة أنصار السنة المحمدية، والشيخ مصطفى بن العدوي المحدث، والشيخ الداعية أبو بكر الحنبلي)، والشيخ وحيد بن عبد السلام بالي خادماً، والشيخ جمال عبد الرحمن مقرراً، وهو يشغل منصب مدير إدارة شئون القرآن الكريم بجماعة أنصار السنة المحمدية.

ثم توسع أعضاء المجلس ليصبح: الشيخ محمد حسان نائباً للمجلس، وإضافة عضوية الشيخ أبو إسحاق الحويني المحدث، ود. سعيد عبد العظيم الداعية الاسلامي، وجمال عبد الرحمن منسق المجلس، والشيخ وحيد بن بالي عضواً. وفي البيان السادس (٦) أكدوا على أن: المجلس لن يؤسس حزباً ولن يدعو إلى حزبٍ ولن يشدد النكير على من أسس حزباً وفي الوقت ذاته فإنه يؤكد على رجال الأحزاب أن يضبطوا مواقفهم السياسية وغيرها بضوابط الشرع الشريف، وأن أي مخالفة للشرع =

بعدما تصدروا المشهد الإعلامي بالمشاركة في وساطات بين مواطنين مسلمين وأقباط، ولديهم أيضاً قنوات فضائية (الناس ـ الحافظ ـ الرحمة ـ الحكمة»)[٥٥]. وقد سعى المجلس منذ ميلاده إلى الاشتباك مع الواقع الجديد في مصر، فدعا من خلال بياناته مثلا في الانتخابات الرئاسية إلى اختيار أ. حازم صلاح أبو إسماعيل[٥٦]، ثم بعد خروجه من السباق دعموا د. محمد مرسي[٥٧]، وفي قضية كقضية الضباط الملتحين مثلاً كانوا داعمين للضباط، ورافضين لمنعهم من العمل، كما دعوا إلى عدم منع أحد من الصلاة في وقتها[٥٨]، كما طالبوا بمادة فوق دستورية للشريعة الإسلامية. وفي مجال العلاقات الخارجية استنكروا الانفتاح مع إيران، وحذروا من التشيع[٥٩]، كما استنكروا الاعتداء على السفارة السعودية وأكدوا أن العلاقة

---

= قد تذهب بهويةِ الأمة، وعليهم أن يحذروا من جعل الولاء والبراء على الحزب. انظر البيان السادس للمجلس على الرابط التالي:

< http://www.shora-alolamaa.com/eg/play.php?catsmktba = 42 >.

(٥٥) انظر: أميمة عبد اللطيف، **السلفيون في مصر والسياسة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة (٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١)، ص ١٢.

(٥٦) في البيان (١٩)، الموافق ٢٤ آذار/ مارس ٢٠١٢ ذكر البيان أنه تم اختيار ترشيح أ. حازم صلاح أبو إسماعيل لرئاسة الجمهورية لأنه وفق رؤيتهم أن هذا المرشح هو الذي سيقوم بتطبيق الشريعة والمحافظة على أمن واستقرار البلاد، والحرص على علاقات مصر الداخلية والخارجية. للمزيد انظر رابط البيان على موقع المجلس على الرابط:

< http://www.shora-alolamaa.com/eg/play.php?catsmktba = 66 >.

(٥٧) في ٣٠ أيار/ مايو ٢٠١٢ أعلنوا دعمهم للمرشح د. محمد مرسي وقاموا بـ «تدارس أطراف قضية تحكيم الشريعة والموقف من الشيعة.. وأن يجتهد في تحكيم الشريعة على نهج أهل السنة والجماعة قدر الاستطاعة، وأن تكون أُخُوَّتُهُ لكل المؤمنين والمؤمنات بعيداً عن الحزبية، وأن يعمل جاهداً على نصرة المظلومين ورفع مستوى المعيشة لجميع المصريين، والعناية بأمر الفقراء والمساكين، وألا يكون بعيداً عن نبض الشارع وعامة الشعب. للمزيد انظر رابط البيان على موقع المجلس على الرابط:

< http://www.shora-alolamaa.com/eg/play.php?catsmktba = 74 >.

(٥٨) في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ أصدر البيان (٢٦) ذكر فيه وصايا لأعضاء اللجنة التأسيسية، وأن كل مسؤول في موقعِه أن يُفْسِحَ المجال للعاملين لأداء الصلاة في مواقيتها التي وقَّتها الله،.. إطلاق اللحية من سُنن الإسلام، وهدْي النبي (ﷺ) وأصحابه الكرام رضوان الله عليهم، فلا يُمْنَع أحدٌ من إطلاقها في أي موقع كان، ومجلس شورى العلماء يقف بجوار الضباط الملتحين يؤازرهم ويؤيد قضيتهم التي أيَّدها القضاء من قبل، ويطالب المسؤولين بعدم منعهم من مباشرة أعمالهم بسبب إطلاقهم لحاهم. للمزيد انظر رابط البيان على موقع المجلس على الرابط:

< http://www.shora-alolamaa.com/eg/play.php?catsmktba = 78 >.

(٥٩) صدر هذا في البيان (٢٧) عن مسودة الدستور للعام ٢٠١٢، ثم صدر بيان في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ طالبوا فيه بوضع مادة فوق دستورية صريحة قاطعة تنص على أن الشريعة الإسلامية =

بين مصر والمملكة العربية السعودية منشؤها الأخوة الإيمانية، وأن الدور السعودي قيادي وريادي في السعي للإصلاح بين المسلمين[(٦٠)]، وأيدوا الثورة السورية وطالبوا بدعم أهل السنة هناك[(٦١)]، كما هنأوا الثوار الليبيين على سقوط القذافي، وجددوا اعترافهم بالمجلس الانتقالي الليبي[(٦٢)]. وبعد أحداث ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ وعزل الرئيس محمد مرسي أصدروا بياناً دعوا فيه إلى عودة الرئيس المنتخب إلى مكانه، وتشكيل حكومة كفاءات وطنية، وإيقاف الاعتقالات، وإجراء مصالحة وطنية، وانتخابات برلمانية تنظر في شرعية بقاء الرئيس من عدمه[(٦٣)].

## رابعاً: الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح

تُعرف الهيئة نفسها على أنها «هيئة علمية إسلامية وسطية مستقلة، تتكون من مجموعة من العلماء والحكماء والخبراء»[(٦٤)] **ويقول د. محمد يسري**

---

= هي مصدر التشريع وأن أي قانون يخالف الشريعة الإسلامية فهو باطل، كما اعترضوا على المادة الأولى التي تتحدث عن النظام الديمقراطي الذي يرونه يتعارض في أصوله مع قواعد الإسلام، فإن كان واضع هذه المادة يقول: إنها من الإسلام فالتصريح بكلمة النظام الإسلامي أحق، وإن كانت تخالف الإسلام فلا حاجة للمسلمين بها. للمزيد انظر رابط البيان على موقع المجلس على الرابط:

<http://www.shora-alolamaa.com/eg/play.php?catsmktba=80>.

وفي البيان (٢٩) بتاريخ ١٦ شباط/ فبراير ٢٠١٣، وكذلك في المادة الأولى من البيان (٣٠) بتاريخ ٢٧ آذار/ مارس ٢٠١٣ استنكروا بشدة الانفتاح على إيران لما في ذلك من خطر على أهل السنة ودعوتهم ووحدتهم. ودعوا بهذا الخصوص إلى ضرورة التمسك بمنهج أهل السنة والجماعة، للمزيد انظر رابط البيان على موقع المجلس على الرابط:

<http://www.shora-alolamaa.com/eg/play.php?catsmktba=81>.

انظر أيضاً:

<http://www.shora-alolamaa.com/eg/play.php?catsmktba=82>.

(٦٠) انظر رابط البيان بخصوص سحب المملكة العربية السعودية لسفيرها من مصر، على موقع المجلس على الرابط:

<http://www.shora-alolamaa.com/eg/play.php?catsmktba=68>.

(٦١) انظر رابط البيان (١٨) للمجلس، على الرابط التالي:

<http://www.shora-alolamaa.com/eg/play.php?catsmktba=54>.

(٦٢) انظر رابط البيان (٩) بخصوص سقوط نظام القذافي، بتارخ ٢٢/٨/ ٢٠١١، على الرابط:

<http://www.shora-alolamaa.com/eg/play.php?catsmktba=45>.

(٦٣) انظر رابط البيان (٣٤) بتاريخ ٧ تموز/ يوليو ٢٠١٣، على الرابط:

<http://www.shora-alolamaa.com/eg/play.php?catsmktba=83>.

(٦٤) انظر موقع الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح، على الرابط: =

الأمين العام للهيئة عن ميلاد الهيئة: «وُلِدَت من رَحِم هذه الثورة، وفي بواكيرها الأولى اجتمع عددٌ من المشايخ والعلماء بمسجد بلال، وتشاوروا في أمرِ ما يَجري، وفي حُكمه الشرعي، وفي الواجب على الأئمَّة والعلماء والدُّعاة وطلَبة العلم، فانتهوا إلى أنَّ ما يجري ليس خروجاً عن الشرعيَّة، وأنه يحقِّق شيئاً من المَصالح وإنِ اكتنفَتْه بعضُ المفاسد، فهي مغمورةٌ في كفَّة المصالح الرَّاجحة بحمد الله فأخرجَتْ هذه الجماعةُ من المشايخ والعلماء والدُّعاة بياناً وقَّع عليه بضعةٌ وثلاثون عالِماً وشيخاً من أهل العلم المعتَبَرين، ثم مع بداية الأحداث وتفاقُمِها، اقتُرِح أن يَخرج بيانٌ ثانٍ، فاجتمع فيه عددٌ أكبر من العدد الأوَّل، ومع خروج البيان الثاني نشأَتْ فكرة «الهيئة الشرعيَّة للحقوق والإصلاح»، وبمجرَّد هذا اجتمعَت «الهيئة الشرعيَّة» اجتماعين؛ أحدهما كان قبل التنحِّي، والثاني كان ثاني يوم التنحِّي مباشرةً. وفي هذه الأثناء والآونة كان المشايخ يَرْقبون الأحداث، ويُراقبون المواقف، ويعدُّون لائحةً تأسيسيَّة «للهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح»، جرى التَّوافق عليها ثاني أيام التنحِّي مباشرة، وتأسَّست «الهيئة الشرعية» في ذلك التاريخ، وعقَدَت جمعيَّتَها العموميَّة الأولى بعد هذا التنحِّي مباشرة»[٦٥]. وقد ضمت الهيئة مجموعة من أفراد التيارات الإسلامية المتعددة كالسلفيين والإخوان المسلمين وجماعة أنصار السنة المحمدية، والجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية، والأزهر الشريف، والدعوة السلفية بالإسكندرية، والدعاة المستقلين وغيرهم، وبلغ عدد أعضائها ١١٩ عضواً[٦٦]. وقد وضعت

---

= <http://www.forislah.com/container-pages/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%-D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9>.

(٦٥) للمزيد انظر حول الأمين العام للهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح، بتاريخ ١٦/ ١١/ ٢٠١١، على الرابط:

<http://www.ansaralsonna.com/web/play-6168.html>.

(٦٦) من أعضاء الهيئة مثلاً: أ. د. علي السالوس (رئيس الهيئة)، أ د. طلعت عفيفي عميد كلية الدعوة بجامعة الأزهر سابقاً (النائب الأول لرئيس الهيئة) ووزير الأوقاف السابق، أ. د. محمد عبد المقصود (النائب الثاني لرئيس الهيئة)، والشيخ محمد حسان (النائب الثالث لرئيس الهيئة)، ود. محمد يسري إبراهيم (أمين عام الهيئة)، وأ. د. عبد الستار فتح الله - أستاذ التفسير وعلوم القرآن بجامعتي الأزهر وأم القرى، ود. عبد الله شاكر ـ الرئيس العام لجمعية أنصار السنة المحمدية، ود. ياسر برهامي ـ أحد أعلام المدرسة السلفية بالإسكندرية، وم. محمد خيرت الشاطر ـ النائب الأول لمرشد جماعة الإخوان المسلمين، وغيرهم.

مجموعة من الأهداف للهيئة كان منها: البحث في القضايا والمستجدات المعاصرة، بما يساعد على حماية الحريات والحقوق المشروعة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإيجاد مرجعية راشدة تُحْيِي وظيفة العلماء والحكماء في الأمة، لمعاونة أهل الحل والعقد في تدعيم الحريات وتحقيق الإصلاح، والعمل على وحدة الصف وجمع الكلمة، وتقديم الحلول الشرعية للمشكلات المعاصرة وفقاً لمنهج الوسطية النابع من عقيدة أهل السنة والجماعة، وحماية الحريات الإنسانية، والحقوق الشرعية، والتنسيق مع مختلف القوى والمؤسسات الإسلامية والشعبية لتحقيق الأهداف المشتركة، وترسيخ القيم الإسلامية في الحياة المعاصرة بما يعيد بناء الإنسان وتنميته لإحداث نهضة حضارية شاملة.

وتعتقد الهيئة أن «المسلمين أمة واحدة، ودعاة أهل السنة طائفة واحدة، أساس وحدتهم الاعتصام بالكتاب والسنة، والاجتماع على الاتباع،.. ويخرج عن أهل السنة كل طائفة تحزّبتْ على أصل بدعي كلي، أو كثرت فيهم البدع كثرة تقوم مقام الأصل، فكل من شهر بلقب غير مرضي، أو عرف بمنهج بدعي فليس من السنة وأهلها، ويدخل في هذا طوائف الضالين من المبتدعة والزنادقة والمنافقين، والعلمانيين والتغريبيين والعقلانيين»[٦٧].

وفي مسألة العلاقة بين الحاكم والمحكوم والخروج ترى الهيئة أن «للأئمةِ الشرعيين حق السمعِ والطاعةِ في المَنشَطِ والـمَكْرَه، وفي كلِّ طاعةٍ ومباحٍ مشروع، دون كلِّ معصيةٍ أو ظلم ممنوع. ويَحرُمُ الخروجُ على الأئمةِ ما داموا مُسلِمين، ولكتابِ اللهِ ولسُنَّةِ نَبِيِّه (ﷺ) محكِّمين، يُصبَر عليهم وإن جاروا، ويُحجُّ ويُجَاهَدُ معهم وإن ظلموا وفسقوا، وتُلزَمُ جماعتُهم وإن ضَربوا الظُّهورَ وأخذوا الدُّثُور»[٦٨].

---

(٦٧) انظر موقع الهيئة على الرابط:
<http://www.forislah.com/container-pages/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%-D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9>.

(٦٨) انظر في ميثاق الهيئة الشرعية للحقوق والصلاح، والذي يُجسّد ـ وفق رؤية الهيئة ـ أصولَ الدعوة وفقهها عند طوائف الدعاة من أهل السنة والجماعة، والتي هي: أصول في ربانية العلماء والدعاة ـ منهج التلقي والاستدلال ـ أصول في العقيدة الصحيحة، ثم رُتّب في عشر مهمات: (حقيقة الإيمان وما يقدح فيه ـ الإيمان بالملائكة والكتب والرسل وباليوم الآخر وبالقضاء والقدر، والعقيدة في آل البيت، والإمامة ومهمات متفرقة) بالإضافة إلى بعض الأصول في: العبادة، الإفتاء، والدعوة =

وترى الهيئة أن «الإسلام دينٌ ودولةٌ، فإذا أقيم الدين استقامت الدولة، وبإقامة الدين واستقامة الدولة تنطلق الدعوة في مجالات رحبة؛ من التعليم والحسبة، . . العمل السياسي الإسلامي المعاصر يهدف إلى استعادة الحكم والتحاكم إلى الشريعة الإسلامية، وحماية الحقوق والحريات الإنسانية الفردية والجماعية، والتمكين للدعاة وللدعوة الإسلامية والاحتساب على المنكرات السياسية. الأصل في حكم المشاركة السياسية أنها من جملة الفروض الكفائية»[٦٩].

وفي (مادة ٧) من نظام الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح تنص على: «العمل على وحدة الصف وجمع الكلمة، وتقديم الحلول للمشكلات المعاصرة وفقاً لمنهج الوسطية النابع من عقيدة أهل السنة والجماعة، . . ثم في المادة (٤٢) من الفصل الثامن تشترط في عضو الهيئة مثلاً الالتزام بمنهج وعقيدة أهل السنة والجماعة، وغيرها من الشروط»[٧٠].

### خامساً: الدعوة السلفية بالإسكندرية

تُعرف الدعوة السلفية نفسها على أنها «جماعة دعوية إصلاحية تتبنى السلفية منهجاً والعمل الجماعي المنظم أسلوباً، وتعتبر عضويتها ميثاقاً بين جميع المنتمين إليها على التعاون على نشر هذا المنهج والالتزام بالشرع فيما فيه دليل وبما تنتهي إليه الشورى داخل مؤسسات صنع القرار داخلها فيما

---

= إلى الله، والتربية والتزكية، والوعي والبصيرة، والوحدة والائتلاف وفقه الخلاف، وأصول العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وأصول في الاحتساب والجهاد، وفي العمل السياسي، وأصول في رعاية الأولويات. على الرابط:
<http://www.forislah.com/container-pages/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%-D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9>.

(٦٩) للمزيد، انظر الرابط:
<http://www.forislah.com/container-pages/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%-D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9>.

(٧٠) كما تشترط في نظام عضوية الهيئة الكفاية الشرعية والحضور والمشاركة الدعوية، والاشتغال بقضايا الأمة وهمومها، والتحرر من أسر التعصب الحزبي، وتقديم المصالح الكلية للأمّة على المصالح الحزبية، وحسن السيرة والسلوك. للمزيد انظر الرابط:
<http://www.forislah.com/container-pages/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%-D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9>.

يحتمل النظر»[٧١]. ويصنفها البعض على أنها ممثل السلفية العلمية في مصر.

وقد نشأت الدعوة في أواسط السبعينيات على يد مجموعة من الطلبة الذين كانوا يدرسون في الكليات العلمية (الطب ـ الهندسة) وكانوا منضوين تحت الجماعة الإسلامية ـ آنذاك ـ والتي انتشرت بالجامعات المصرية في حين كان أعضاء تنظيم الإخوان المسلمين يحاولون إعادة تشكيل أنفسهم مرة أخرى. تمكن الطبيب محمد إسماعيل المقدم[٧٢] من جذب عدد من الشباب المتدين المتحمس للفكر السلفي. كان متأثراً بمشايخ الوهابية في السعودية، ويرى الأخذ عنهم ومنهم، وكان قد احتك بهم من خلال السفر في رحلات الحج والعمرة. يقول الطبيب أحمد فريد عن المرحلة الأولى لانفصالهم عن الجماعة الإسلامية وتأسيس ما يسمى بالدعوة السلفية: «كان العمل ما يزال تحت اسم الجماعة الإسلامية، والكل يعمل تحت هذه الراية ولكن العقيدة هي عقيدة السلف والذين يوجهون الفكر بالجماعة الإسلامية هم أعلم الناس بفكر ومنهج السلف.. ثم كان من تقدير الله (ﷻ) أن بدأ الشيخ محمد بن إسماعيل في إنشاء المدرسة السلفية وذلك بعد أن رأى أنه تأهل للدعوة والتصدي لتعليم الناس وكانت بداية المدرسة السلفية درس عام يوم الخميس في مسجد عمر بن الخطاب وذلك قبل أن يكتمل بناؤه، وكانت هناك حلقة بمسجد عباد الرحمن ببوكلى صبح الجمعة، وكان الحضور في هذه الحلقة لا يتجاوز العشرة أفراد ولم يكن معنا أحد قادة الدعوة السلفية الآن، وكان الشيخ محمد يحفظنا متن **العقيدة الطحاوية** وكذا **تحفة الأطفال** وكلفني بتدريس **مدارج السالكين**

---

(٧١) انظر موقع «أنا سلفي» الموقع الرسمي للدعوة السلفية بالإسكندرية على الرابط:

<http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba = 37645>.

(٧٢) من مواليد الإسكندرية في عام ١٩٥٢، حاصل على بكالوريوس الطب، ومؤسس الدعوة السلفية بها، نشأ في ظل جماعة أنصار السنة المحمدية، ثم عمل بالدعوة السلفية لأول مرة سنة ١٩٧٢م، ثم كان تأسيسه للمدرسة السلفية بالإسكندرية سنة ١٩٧٧م وضم لها عدداً من الشباب. التقى مع أحمد فريد في الكلية، وفي أثناء دراستهما في الجامعة كونا مع زملائهما فريقاً للدعوة إلى منهج أهل السنة والجماعة وكان الشيخ المقدم هو الذي يصنف الرسائل التي تُنشر بين شباب الجامعة! يقول د. أحمد فريد أحد رموز الدعوة السلفية «فكان الذي يضع برنامج المعسكرات الشيخ محمد بن إسماعيل، فقد كان وما زال أعلمنا ونحسبه أتقانا لله (ﷻ)، ولم يكن ظهر اسم السلفية وكذا لم يكن هناك تواجد لمنهج الإخوان، فكان العمل تحت اسم الجماعة الإسلامية، ولكن الكتب التي نَدْرُسُهَا ونُدَرِّسُهَا سلفية كتب ابن تيمية وابن القيم، وأذكر أنه في سنة من السنوات تم تدريس كتاب: الأصول العلمية للدعوة السلفية للشيخ عبد الرحمن عبد الخالق»! ويقدم دروسه بمسجد أبي حنيفة بحي بولكلي بالإسكندرية.

شرح منازل السائرين»![٧٣]. وأسسوا معهداً باسم معاهد الفرقان لإعداد الدعاة[٧٤]. ومن أبرز أعلامها كل من: الطبيب أحمد فريد[٧٥]، وم. محمد عبد الفتاح[٧٦]، والطبيب سعيد عبد العظيم[٧٧]، والطبيب ياسر برهامي[٧٨]،

---

(٧٣) انظر الصفحة الرسمية للطبيب أحمد فريد على الرابط:

< https://ar-ar.facebook.com/shikh.ahmedfarid/info >.

(٧٤) لمزيد الاطلاع على المعهد والمنهج المعتمد والأساتذة الذين يدرسون، وطريقة التدريس على الرابط:

< http://www.elforqan.org/index.php/80-2012-02-01-09-18-03/1-2012-02-01-06-05-45 >.

(٧٥) ولد في عام ١٩٥١ والتحق بكلية الطب في الإسكندرية، نشط في العمل الطلابي إبان فترة السبعينيات، وكان يعمل مع الجماعة الإسلامية، يقول عن نشاطه خلال تلك المرحلة: «طبع بعض الكتيبات باسم الجامعة الإسلامية كرسالة «يا قومنا أجيبوا داعي الله» للشيخ محمد إسماعيل ورسالة «دقائق الأخبار في رقائق الأخيار» للعبد الفقير. وكانت أول رسالة بعنوان «العقل وثلاثة أسئلة» وكان من نشاط الدعوة أيضاً في هذه المرحلة قوافل الدعوة على طريقة التبليغ داخل الجامعة»، وعندما عرض عليه العمل مع جماعة الإخوان قال «نحن نحب السلف وعلماء السلف وسوف نشتكيكم إلى الله (ﷻ)»، وكان الرفض بسبب أن المرشد كان مجهولاً. ثم استقل بالعمل وأسس مع صديقه إسماعيل المقدم جماعة جديدة أطلقوا عليها اسم الدعوة السلفية. ويقول «كان الشيخ محمد إسماعيل مسئولاً عن منطقة محرم بيه وكان بها الشيخ أبو إدريس محمد عبد الفتاح وكذا الشيخ سعيد عبد العظيم». ويقول في موضع آخر عن بعض أعماله الدعوية«واجتهدت في هذه الفترة في تعريف أهل المسجد معنى السنة وحذرتهم من البدع.. وفي بعض الجُمعات أعلنت أن الأذان سيكون واحداً بعد ذلك وليس هناك قراءة قرآن قبل الأذان». للمزيد انظر في ترجمة د. أحمد فريد على موقع طريق السلف على الرابط التالي:

< http://www.alsalafway.com/cms/trajem.php?action=scholar&id=95 >.

(٧٦) ولد المهندس محمد عبد الفتاح أبو إدريس في الإسكندرية عام ١٩٥٤م، والتحق مبكراً بالعمل الإسلامي في جماعة أنصار السنة، وكان أميراً لتيار الجماعة الإسلامية في كلية الهندسة. قام بتأسيس المدرسة السلفية، كما أسس أيضاً معهد الفرقان لإعداد الدعاة. درس مادة الفقه للطلاب. وله عدد من المؤلفات منها: رسالة علم التلاوة في تجويد القرآن، ورسالة وأقيموا الصلاة في فقه الصلاة، ورسالة فقه الصيام وغيرها من الكتب والمؤلفات. يُعد الشيخ أبو إدريس غير معروف لدى الكثير من السلفيين لعدم حبه الظهور في الإعلام. وهو رئيس مجلس إدارة الدعوة السلفية بالإسكندرية.

(٧٧) ولد في عام ١٩٥٢م بالإسكندرية، حصل على بكالوريوس الطب والجراحة من جامعة الإسكندرية عام ١٩٧٨، كان يخطب الجمعة في عدة مساجد بالإسكندرية كالجمعية الشرعية وأنصار السنة وغيرهما. أحد المؤسسين الأوائل للعمل الدعوي في الجماعة الإسلامية في الجامعة ثم المدرسة السلفية بالإسكندرية في سبعينيات القرن الماضي ومن بعدها الدعوة السلفية، وأشرف على العديد من أنشطتها الدعوية والاجتماعية عبر مراحل مختلفة حتى الآن.

(٧٨) ولد في محافظة الإسكندرية في ١٩٥٨/٩/٩م، حصل على بكالوريوس الطب والجراحة في عام ١٩٨٢م كما حصل على ماجستير طب الأطفال عام ١٩٩٢م من جامعة الإسكندرية، حصل على ليسانس الشريعة الإسلامية عام ١٩٩٩م من جامعة الأزهر. شارك في العديد من المجالات الدعوية بداية من تأسيس معهد إعداد الدعاة للمدرسة السلفية بالإسكندرية والتدريس فيه، حيث قام بتدريس مادتي التوحيد وأصول الدعوة إلى حين إيقافه سنة ١٩٩٤م وللشيخ مؤلفات عديدة مسموعة =

وم.عبد المنعم الشحات[٧٩].

وترى الدعوة السلفية أن المقصود بالسلفية هو «المُحافظة على معتقد السلف، وعلى فهم السلف للكتاب والسنة، وعلى منهج السلف (رضي الله عنهم). فالدعوة السلفية هي المحافظة على ما مضى عليه سلف الأمة (رضي الله عنهم)»[٨٠]، وأن السلفيين «هم الذين يعتقدون معتقد السلف الصالح (رضي الله عنهم)، وينتهجون منهج السلف في فهم الكتاب والسنة»[٨١].

ويمكن القول: إن قواعد المنهج السلفي وفق رؤية الدعوة السلفية بالإسكندرية ـ والتي تميز وفق رؤيتهم أصحاب المنهج الصحيح من أصحاب المناهج والآراء، والأهواء المبتدعة ـ هي: تقديم النقل على العقل ـ رفض التأويل الكلامي ـ كثرة الاستدلال بالآيات والأحاديث، لأن أهل السنة هم أسعد الناس بالكتاب والسنة.

كما يعتقد أنصار الدعوة السلفية أن لها أصولاً علمية ـ ويعنون بالأصول العلمية أي القضايا الكلية التي تهتم بها هذه الدعوة، وتجعلها نصْبَ عينيها ـ وهي قضية التوحيد القضية الأولى في هذه الدعوة، والاتباع، والتزكية.

ويؤمن أنصار الدعوة السلفية أنه «لا يكفي اسم الإسلام حتى تكون من الناجين يوم القيامة، وحتى تكون على الحق حتى تضم إلى ذلك أن تكون على معتقد أهل السنة والجماعة، وعلى فهم أهل السنة والجماعة للكتاب»[٨٢]. وأن «الفرقة الناجية التي أخبر عنها المعصوم فالطائفة الظاهرة هم أهل الحديث، وهم أهل الأثر»[٨٣].

---

= ومقروءة. ويقوم عادة بالتدريس بمسجد الخلفاء الراشدين بالإسكندرية.

(٧٩) المهندس عبد المنعم الشحات ولد في عام ١٩٧٠ بالإسكندرية، وهو المتحدث الرسمي باسم الدعوة السلفية بالإسكندرية من ٢٠١١، حصل على بكالوريوس الهندسة من جامعة الإسكندرية عام ١٩٩٣، وتخرج من معهد الفرقان لإعداد الدعاة التابع للدعوة السلفية، ويعد أحد تلامذة مؤسسي الدعوة السلفية. ترشح كممثل عن حزب النور في انتخابات ٢٠١١ ـ ٢٠١٢، لكنه خسر الانتخابات.

(٨٠) انظر: أحمد فريد السكندري، **السلفية قواعد وأصول** ص٧، متاح على الإنترنت على الرابط:

<http://ar.islamway.net/book/1779>.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٤.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ٩.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٨.

والملاحظ على هذا المنهج محاولته بطريقة لا واعية التحجر على فهم فترة تاريخية بعينها، بحيث تكون متجاوزة للزمان والمكان، واعتبارها هي فترة الازدهار والسمو، وإضفاء نوع من القداسة والتبجيل عليها، والترويج لفهمها على أنه الفهم الأصح والأوحد للدين، وغيره بدعة مُنكرة، «فالخير كل الخير في من سلف، والشر كل الشر في من خلف». وهو بذلك يُصادر على الأجيال القادمة، بل وعلى النص الديني ذاته المُنفتح على الجميع والصالح لكل زمان ومكان بلجمه بفهم السلف أصحاب القرون الثلاثة الأولى والوقوف عندهم، بل إن هذا المنهج بهذه الطريقة يُضمر العجز عن إنتاج المعرفة الدينية، ويُعلن التقليد والولاء للماضي والعيش فيه على حساب الحاضر والمستقبل.

وللدعوة السلفية موقف مُعادٍ لكل من الديمقراطية والمدنية والوطنية والمواطنة والدولة الحديثة وجملة الحقوق والحريات، نعرضها كالتالي:

**الموقف من الديمقراطية**: ترفض الدعوة السلفية في أدبياتها الديمقراطية جملة وتفصيلاً، وترى أنها «صورة من صور الوثنية العصرية»[84]، وأن المبادئ «التي تنطوي تحتها كفرية وثنية، والشرك شيء واحد تتفق صوره في أنها قصد لغير الله في التوجه والطلب والتشريع والتعظيم والتقديس»[85]، وتؤدي إلى أن «يكون الحكم بمقتضى مصالح كل شعب ورغباته، فالحق والصواب ما يحقق منافع الأمة الدنيوية، والخطأ والباطل ما كان لا يحقق مصالحها، وتقدير المنافع والمصالح تحدده رغبات الشعوب وأهواؤها، وما كان مرفوضاً بالأمس يقبل اليوم، وما يقبل اليوم قد يرفض غداً، فلا ثوابت ولا قيم ولا مبادئ إلا المصلحة والمنفعة تحددها قيادات وزعامات من البشر تقود الجموع إلى ما ترى»[86] كما ترى أن التشريع لله، والقوانين الوضعية

(٨٤) انظر في ذلك: سعيد عبد العظيم، **الديموقراطية في الميزان** (الإسكندرية: [د. ن.]، ١٩٩٠)، ص ٦، متاح على الإنترنت على الرابط التالي:
<http://ia700606.us.archive.org/27/items/waq85970/85970.pdf>.

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٩٣. وكذلك مقالة: أحمد البغدادي، بتاريخ ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠١٠، بعنوان «العلمانية والعناد»، يقول: وكنا نحن من الفريق الذي يرى استحالة الجمع بين هذا الدين الجديد ـ الديمقراطية ـ، وبين الإسلام، وكل يوم تزداد قناعتنا بهذا الرأي رسوخاً. على الرابط:
<http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=18364>.

(٨٦) انظر مقالة علاء بكر، «حول الدولة المدنية،» على موقع «أنا سلفي» على الرابط:
<http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=3789>.

تعتبر مخالفة للشريعة الإسلامية[٨٧]. وترفض الدعوة السلفية المشاركة في البرلمان: و«ترى الدعوة عدم المشاركة في هذه المجالس المسماة بالتشريعية سواء بالترشيح أو الانتخاب أو المساعدة لأي من الاتجاهات المشاركة فيها وذلك لغلبة الظن بحصول مفاسد أكبر»[٨٨].

**الموقف من الدولة المدنية**: تنكر الدعوة السلفية فكرة الدولة المدنية، وترى أنها قنطرة للدولة اللادينية[٨٩]. ويتضح كذلك رفضهم لتحية العلم ولشعار النسر ولنظام الجيش، ففي مذكرات الطبيب أحمد فريد يقول: «الجيش كله ظلم، ظلم النفس، وظلم العباد. .ما ظنكم برسول الله لو أتى فرأى أمته يلتفون حول خشبة في آخرها خرقة يعظمونها من دون الله. .ما ظنكم برسول الله لو أتى فرأى أمته يعظم بعضها بعضاً. . تقولون: الجيش يربي الرجال وتأمرون بحلق اللحية والتشبه بالنساء؟. .كل أخ يلبس باريه (Béret ما يوضع على الرأس) فيه صنم (النسر) يداريه فإن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلب ولا صورة»[٩٠].

**الموقف من الأحزاب**: ترى الدعوة السلفية أن «الأحزاب بدعة منكرة، وهي أثر من آثار الاستعمار»[٩١]، كما أن «الأحزاب التي تقوم على مبادئ

---

(٨٧) يقول ياسر برهامي عن دخول المجالس النيابية والمشاركة بها: «**أولاً**: حكم الداخل والمشارك بغرض تحقيق الديمقراطية بإباحة التشريع لغير الله طالما كان حكماً للأغلبية، فهذا شرك مناف للتوحيد إلا أن يكون صاحبه جاهلاً أو متأولاً ولم تبلغه الحجة فلا يكفر بعينه حتى تقام عليه الحجة الرسالية. **ثانياً**: الداخل والمشارك بغرض تطبيق الشرع بشرط إعلان البراءة من الأصل الذي قامت عليه المجالس من التشريع لغير الله فهذا من المسائل الاجتهادية المعاصرة وهو مختلف فيه بين العلماء المعاصرين». انظر: ياسر برهامي، «السلفية ومناهج التغيير،» مجلة **صوت الدعوة**، ص ٤، متاح على الإنترنت على الرابط التالي:

<http://ar.islamway.net/book/672>.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٨. وكذلك انظر تسجيل بعنوان: «حول مفهوم الديموقراطية،» لياسر برهامي، بتاريخ ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، على الرابط التالي:

<http://www.youtube.com/watch?v=9QruAcPeYC0>.

(٨٩) انظر مقالة عبد المنعم الشحات، «السلمي اتحاد الدويلات المصرية ذات النظام المدني،» ٢١/٩/٢٠١١، متاحة على الرابط:

<http://ar.islamway.net/article/8944>.

(٩٠) انظر الصفحة الرسمية للطبيب أحمد فريد على الرابط التالي:

<https://ar-ar.facebook.com/shikh.ahmedfarid/info>.

(٩١) عبد العظيم، **الديموقراطية في الميزان**، ص٩٩.

العلمانية والديمقراطية والاشتراكية والشيوعية وغيرها من المبادئ الوضعية التي تخالف أصل الإيمان والإسلام من فصل الدين عن الدولة وأنظمة المجتمع والمساواة بين الملل كلها، واحترام الكفر والردة وقبولها، كتعدد الشرائع لا يفسد للود قضية كما يزعمون، كل هذا من العصبية الجاهلية والولاء للكافرين والمنافقين مما يستوجب على كل مسلم رده وهجره ومحاربته والتبرؤ منه»[٩٢].

**الموقف من المواطنة:** يتضح من كتابات الدعوة السلفية رفضها لمفهوم المواطنة، وتمسكها بمفهوم أهل الذمة[٩٣] (المسيحيين - اليهود) الذين عليهم أن يدفعوا الجزية[٩٤]، وكذلك رفضها للحقوق والحريات

---

(٩٢) برهامي، «السلفية ومناهج التغيير،» ص٦ - ٧.

(٩٣) انظر في إجابته على سؤال: هل المسلم والنصراني سواء في كل شيء حتى في تولية الإدارات العليا؟ كانت إجابته: الولايات العامة التي أخطرها رئاسة الدولة، وكذا رئاسة الحكومة لا يمكن لأحد أن يخالف إجماع العلماء بعد نص القرآن فيها: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١]، قال ابن المنذر: «أجمع العلماء على أنه لا ولاية لكافر على مسلم بحال». فمن يخالف ذلك بزعم أن الدستور جعل الناس سواسية محجوج بالكتاب والسنة والإجماع، فعليه أن يتوب إلى الله ويرجع عن ذلك كائناً مَن كان. راجع الفتوى على الرابط:

<http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=31507>.

وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ جاء سؤال للطبيب برهامي: ما تعليق فضيلة الشيخ ياسر على تصريح أ. صلاح عبد المعبود من أنه يجوز للقبطي تولي رئاسة حزب النور! وهل يمكن ذلك؟ كانت إجابته: فالحزب الذي يجعل أهم مبادئه تفعيل المرجعية العليا للشريعة الإسلامية لا يمكنه أن يقوم بهذه المهمة برئاسة مَن يعتقد بطلان هذه الشريعة أصلاً وبطلان الدين الذي تقوم عليه هذه الشريعة. أما الوضع القانوني؛ فلا يوجد نص يمنع ذلك حسب قانون الأحزاب، ولكن إنما يتم ذلك من خلال انتخاب قواعد الحزب لقيادته التي يطمئنون أنها تؤمن بمبادئه وتنفذها، متاح على الرابط:

<http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=43367>.

وفي أحد التسجيلات للطبيب ياسر برهامي يقول في إجابته على سؤال: هل يدل إباحة نكاح الكتابيات على جواز محبة أهل الكتاب؟ فأجاب في معرض: يُكره أن يتزوج الكتابية، وهو مأمور بأن يبغضها على دينها .. الله أجاز نكاحهن ولم يجز محبتهن على دينهن، وعندما يدخل عليها لا يبدأها بالسلام، على الرابط:

<http://www.youtube.com/watch?v=EfZ9yZajl4c>.

(٩٤) انظر في ذلك: عبد العظيم، **الديموقراطية في الميزان**، ص٥٠ - ٥٣. قارن بين ما تطرحه الدعوة السلفية وبين ما قدمه د. سليم العوا من تجديد في مفهوم أهل الذمة، وانقضاء العقد، وبداية مرحلة جديدة مع تأسيس الدولة القومية، ومفهوم المواطنة. للمزيد انظر: محمد سليم العوا: **للدين والوطن: فصول في علاقة المسلمين بغير المسلمين** (القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦)، و«العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين: مفاهيم أساسية،» مجلة **المسلم المعاصر** (القاهرة)، السنة ٢٢، العدد ٨٥ (آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧)، ص ٢٧ - ٣٨.

المقررة للمرأة كمواطنة[٩٥].

**الموقف من الحريات والحقوق العامة:** ترى الدعوة السلفية أن هذه الحريات لابد أن تضبط بالشريعة[٩٦]، وأنها حريات زائفة نتيجة تقليد الغرب، وأنها دعوات لنشر الرذيلة والإباحية والإلحاد والفوضى الجنسية[٩٧]!

هذه الجمعيات والجماعات والدعوات السلفية تلعب دوراً خطيراً ومهماً في النظام السياسي المصري فهي «تمارس وظائف في النظام السياسي على مستوى المدخلات، ويتمثل ذلك في عملية التنشئة السياسية والتجنيد السياسي التي تقوم بها الجمعيات عن طريق المساجد الخاصة بها والتي تساهم في تدعيم الثقافة الإسلامية، والتركيز على محاربة البدع والبعد عن المذاهب الإلحادية، وهذا يجعلها جزءاً من الثقافة العامة للمجتمع، كما أن هذه الجمعيات تعمل كآلية لتوزيع الموارد في المجتمع، أو القيام بدور هام فيما يتعلق بالوظيفة التوزيعية للنظم السياسية، وهنا يظهر دور الجمعيات في هذه العملية، حيث تساعد النظام على أداء هذا الدور، خاصة في مجال السياسة العامة مثل: الإنفاق على التعليم، والرفاهية الاجتماعية. هذه الجمعيات التطوعية هي عبارة عن مؤسسات مشاركة، وهي في هذا تختلف عن مؤسسات الإدارة والتنفيذ»[٩٨]. كما أن هذه الجمعيات والجماعات «يمكن أن تلعب دوراً هاماً في تعبئة المواطنين للمشاركة في النظام السياسي وتدريب القادة وتأهيل أكبر عدد من المواطنين للمشاركة في السياسات القومية للدولة وخاصة في مجال الخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى

---

(٩٥) انظر: عبد العظيم، **الديموقراطية في الميزان**، ص٥٤ ـ ٥٩. يقول المؤلف: «تمنع المرأة من تولي المناصب العليا كأن تكون وزيرة أو قاضية وخاصة رئاسة الدولة.. فلا تخرج من بيتها إلا لحاجة أذن الشرع فيها ومع التأدب بالآداب الشرعية وبإذن الزوج أو الولي». وقد استشهد الكاتب بفتوى الشيخ حسنين مخلوف في الخمسينيات، وقرروا أنه لا يجوز للمرأة خوض الانتخابات!

(٩٦) يقول برهامي: «مسألة الحريات العامة لا بد أن تضبط بالشريعة التي هي النظام العام لمجتمعاتنا». انظر: فتوى ياسر برهامي بتاريخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، على الرابط:
<http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba = 31507>.

(٩٧) انظر: عبد العظيم، **الديموقراطية في الميزان**، ص ٧٩ ـ ٨٢.

(٩٨) انظر: إيهاب حامد نجم، «الدور السياسي للجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر مع دراسة حالة للجمعية الشرعية،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٦)، ص ١٤.

مساهمتها في تعظيم قدرات الدولة ومواردها لتساهم كذلك في إضفاء مزيد من الشرعية على النظام السياسي وتدعيم أركانه»[٩٩].

## تحولات الدعوة السلفية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١: ميلاد حزب النور

استثمرت الدعوة السلفية مناخ الحرية والانفتاح الذي وفرته ثورة ٢٥ يناير، ووعدت بمزيد من المد والانتشار[١٠٠]. كان موقف الدعوة السلفية رافضاً للثورة وغير مشارك فيها، ففي فتوى بتاريخ ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ عن حكم المشاركة في ثورة ٢٥ يناير كان الرد «نرى عدم المشاركة في تظاهرات الخامس والعشرين من يناير»[١٠١]. ثم بعد تطورات الأوضاع السياسية بدأت تصدر بيانات منها في الأول من شباط/فبراير الذي استمر على نهج رفض الثورة، ثم الثامن منه[١٠٢] بدأ موقف الدعوة يتغير نوعاً ما،

---

(٩٩) انظر: أيمن عبد الوهاب، «الدور السياسي للجمعيات التطوعية في مصر،» في: محمد صفي الدين خربوش، محرر، **التطور السياسي في مصر من ١٩٨٢ ـ ١٩٩٢: أعمال المؤتمر السنوي الأول للباحثين الشبان** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٥٢١.

(١٠٠) انظر حوار الطبيب أحمد فريد مع جريدة **الشروق**، ٥/٣/٢٠١١، حيث قال: «إن المد السلفي قادم، لأن الشارع يرغب في السلفيين الذين يقيمون شعائر الإسلام ويقدمون خدمات أكثر من الإخوان».

(١٠١) وهم في هذا امتداد لمدرسة أهل الحديث وأهل السنة «الذين أنكروا الخروج بالسيف على أئمة الجور، حتى لو قتل هؤلاء الأئمة الرجال واسترقوا الذرية وسبوها! وقالوا بإمامة الفاجر والفاسق»!، انظر في ذلك: محمد عمارة، **الإسلام وفلسفة الحكم**، ط ٢ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٥)، ص ٥٠٢. وانظر الفتوى على رابط موقع صوت السلف والذي يشرف عليه ياسر برهامي، على الرابط التالي:

<http://www.salafvoice.com/article.php?a=5115>.

وفي حوار مع الطبيب أحمد فريد يبرر فيه عدم المشاركة في الثورة بقوله: «قيادات الجماعة تشاوروا، ثم قرروا عدم المشاركة في الثورة، لأنها تخلط بين الرجال والنساء، وتتضمن شعارات غير مرغوب فيها مثل رفع الصليب، رغبنا أن تكون شعبية كي لا تنسب لأصوليين. الجماعة قررت ألا تشارك بالثورة مشاركة ظاهرة واكتفت بتأمين المنازل والحفاظ على الأرواح والممتلكات». انظر: حوار جريدة **الشروق**، ٥/٣/٢٠١١.

(١٠٢) عقد في هذا اليوم المؤتمر السلفي بالإسكندرية حضره رموز الدعوة، وأصدر مجموعة من التوصيات التي أكدت على هوية مصر الإسلامية، وعلى ضرورة تفعيل المادة الثانية من الدستور، وإلغاء قانون الطوارئ، وأهمية إصلاح المؤسسة الأمنية وإلغاء سيطرة الحزب الوطني على الإعلام، ودعوة الجميع للتوبة. للمزيد انظر الرابط:

<http://www.al-fath.net/artical.php?request=345>.

وبدأت عملية المشاركة في العمل السياسي بثقل أكبر، حتى إن الطبيب ياسر برهامي غير رأيه وقال عكس ما كتبه في أوائل التسعينيات عن المشاركة في المجالس النيابية[١٠٣]. وتزحزح قليلاً في موقفه من الآليات الديمقراطية حيث يقول: «أما نحن فنقبل من الديمقراطية ما يوافق الشرع منها، فقد أخذت الديمقراطية بعض محاسن النظام الإسلامي وضمت إليه قاعدة غير محتملة بالنسبة لنا وهو أن السلطة التشريعية أو حق التشريع يكون للناس»[١٠٤]. وتغير موقفهم إزاء ترشيح المرأة في الانتخابات البرلمانية، فبعد أن كان رأي برهامي عدم جواز ترشيح المرأة في المجالس النيابية قبل الثورة أباح جواز ذلك بعد الثورة[١٠٥].

وساروا في المشاركة مع المسار الدستوري والقانوني الذي كان الخلاف فيه غالباً بين الإسلامين والعلمانيين، وانتقدوا نائب رئيس الوزراء د. يحي الجمل في حكومة د. عصام شرف الأولى عندما ألمح إلى إمكانية

---

(١٠٣) يقول برهامي: «هذا البحث كتب أوائل التسعينيات، وفي ذلك الوقت كان ما زال تفسير المادة الثانية من الدستور مختلفاً فيه.. ولكن عندما صدر حكم المحكمة الدستورية العليا سنة ٩٦، القائل بأن تفسير المادة الثانية يعني أن المصادر الفرعية لا يمكن أن تخالف المصدر الرئيسي، وبالتالي مجلس الشعب ملزم دستورياً بألا يسن أي تشريع إلا بعد أن يعرضه على مجمع البحوث الإسلامية ليرى هل يخالف الشريعة أم لا، وقلت وقتها ـ وهذا مسجل بصوتي ـ أن مجلس الشعب المصري ليس مجلسا كفريا ولا طاغوتياً بخلاف نظيره التونسي الذي يتبرأ من الشريعة والبرلمان التركي كذلك. وفي درس لي في الفترة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥ قلت: إنه من الناحية النظرية لا يعتبر مجلس الشعب المصري مجلساً كفرياً، أما من الجهة الواقعية، فما زالت السنّة التشريعية تخالف الشرع، وذلك لجهل الموجودين وولائهم للحزب الوطني الذي يبيعون من أجله كل شيء»، انظر لقاء الطبيب ياسر برهامي في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بعنوان «ياسر برهامي: حزب النور ابن السلفية ولن يخرج عن طاعتها،» على رابط موقع إسلام أون لاين:

<http://islamonline.net/discussion/1877>.

(١٠٤) انظر: ياسر برهامي، «لماذا تغير موقف السلفيين من المشاركة السياسية،» ركن المقالات، ٢ نيسان/أبريل ٢٠١١، على الرابط:

<http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=25230>.

(١٠٥) انظر فتوى ياسر برهامي حول «حكم مشاركة المرأة في المجالس النيابية»، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، على الرابط:

<http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=30126>.

بل إنه ذكر في فتوى بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وعلى رد أحد المنتمين للدعوة السلفية وكان ينكر عليهم إظهار صور المرشحات أنه: طلب من الإخوة تغطية صورة المرشحات على قائمة حزب النور! انظر الفتوى بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، على الرابط:

<http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=31508>.

تعديل المادة الثانية من الدستور، ورفضوا مبدأ «الدستور أولاً»، وصوتوا بـ «نعم» للاستفتاء على الإعلان الدستوري في ١٩ آذار/مارس ٢٠١١ والذي بموجبه تم تشكيل لجنة لتعديل دستور ١٩٧١، كما رفضوا ما سُمي بـ«المبادئ فوق الدستورية» التي كان يقودها د. علي السلمي في حكومة د. عصام شرف الثانية ومعه مجموعه من التيار المدني[١٠٦]، وشكلوا لجنة لجمع الأدلة خاصة المتعلقة بجرائم النظام السابق وتوثيقها[١٠٧]، وكان هناك مايشبه الترقب والعزلة عن المشاركة في المليونيات التي كان أفراد التيار المدني أو الإسلامي يُعلنون عنها إلا ما ندر[١٠٨]. في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ تم تشكيل التحالف الإسلامي بقيادة حزب النور بعد انسحاب الحزب من التحالف الديمقراطي الذي كان يقوده الإخوان. ومع إجراء الانتخابات البرلمانية في ٢٠١٢ حصل حزب النور منفرداً على ١٧,٣٪ تقريباً من إجمالي مقاعد المجلس المنتخبة، فإذا ما أضفنا نصيب شريكي حزب النور في الكتلة الإسلامية (حزب البناء والتنمية ـ حزب الأصالة السلفي) لحصلت هذه الكتلة على ٢٥٪ تقريباً، أي ربع مقاعد البرلمان. ثم تواترت الأحداث، وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ حدث خلاف حول ضرورة فصل الحزب عن الدعوة السلفية إدارياً، وانتهت بانشقاق رئيس الحزب عماد عبد الغفور آنذاك وتأسيسه لحزب جديد باسم «الوطن».

---

(١٠٦) انظر التفاصيل في جريدة **المصري اليوم**، الأربعاء ٢/١١/٢٠١١، على الرابط:
<http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=315990>.

(١٠٧) انظر في ١٣ تموز/يوليو ٢٠١١ أعلن حزب النور عن لجنة لجمع الأدلة في جرائم النظام المصري السابق، على الرابط:
<http://www.islammemo.cc/akhbar/arab/2011/07/13/129513.html>.

(١٠٨) أيدت الدعوة السلفية بالإسكندرية في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١١ مطالب مليونية ما سمي بـ«جمعة التطهير والمحاكمة»، لكنهم اعترضوا على تنحي المجلس العسكري، وإنشاء مجلس رئاسي مدني، كما شارك حزب النور مثلاً في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ فيما سمي بمليونية «الإنقاذ الوطني» للمطالبة بتنحي المجلس العسكري وتسليم البلاد لسلطة مدنية منتخبة من الشعب، فيما كان موقف الإخوان وحزبهم رفض للمشاركة في هذه المليونية خوفاً من أن يتخذها المجلس العسكري ذريعة لتأجيل أو إلغاء الانتخابات البرلمانية. للمزيد انظر:
<http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=318441>.

وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ شارك حزب النور في مليونية «الفرصة الأخيرة» أو «حق الشهيد»، ونددوا باستمرار حكم العسكر، وطالبوا بنقل السلطة إلى مجلس مدني، معلنين رفضهم تشكيل حكومة إنقاذ برئاسة الجنزوري. للمزيد انظر:
<http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=318769>.

وخلال فترة حكم مرسي كان حزب النور يأخذ عليه مجموعة من القضايا (الأخونة ـ استبعادهم من المناصب العليا ـ تعيين أهل الثقة ـ العلاقات مع الشيعة)[109]. وقد حاول حزب النور لعب دور الوسيط بين حزب الحرية والعدالة وبين أحزاب المعارضة التي شكلت جبهة الإنقاذ من خلال بعض المبادرات[110] لكنها لم تلق تأييداً من حزب الحرية والعدالة.

وبعد تحقيق (ثورة/انقلاب) ٣٠ يونيو ٢٠١٣ الهدف منها بإسقاط الرئيس السابق محمد مرسي، وحل مجلس الشورى وإيقاف العمل بالدستور، وتشكيل لجنة العشرة المكونة من خبراء وقضاة لتعديل الدستور المعطل شارك حزب النور في العملية السياسية الجديدة وأسهم مع لجنة الخمسين في التعديلات المقترحة لدستور ٢٠١٣[111].

## حزب النور: مدخل لفهم البناء العقدي للحزب

كان حزب النور من أوائل الأحزاب السلفية التي توافق عليها لجنة شؤون الأحزاب بعد ٢٠١١[112]ـ فهو حزب حديث النشأة، ويعتبر مولده

---

(١٠٩) عرض وكيل لجنة الثقافة والإعلام والسياحة بمجلس الشورى ممثل حزب النور بعض الانتقادات لحكم مرسي كان منها: الانفراد بإدارة المرحلة الانتقالية ـ عدم الاستفادة من الخبرات والكفاءات ـ عدم جعل مسئولية الفشل أو النجاح مسئولية وطنية مشتركة ـ التأخر في معالجة القضايا الملحة للمواطن وخاصة القضايا الخدمية ـ عدم قدرة النظام الحاكم على إدارة الأزمة بكفاءة ومهنية واحترافية ـ عدم رؤيته الصحيحة لحقائق الواقع ـ الأداء السلبي للحكومة ـ عدم تجاوبه مع أي مبادرات تطرح لحلحلة الأزمة وفي مقدمتها المبادرة الشهيرة لحزب النور. انظر مقالة عماد مهدي بعنوان «حزب النور هل خان التيار الإسلامي،» في ٢٥ تموز/يوليو ٢٠١٣، على الرابط:

<http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba = 42077>.

(١١٠) في مقالة بعنوان: «حزب النور هل خان التيار الإسلامي» في ٢٥ تموز/يوليو ٢٠١٣ «كان هناك وجود مستمر لحزب النور في محاولة لمعالجة تلك الأزمات من خلال ما يطرحه من مبادرات وما يقدمه من رؤى وسياسات تحاول أن تجسر الفجوة التي تظهر بين القوى السياسية، واضعاً نصب عينيه الشرع الحنيف والمصلحة الوطنية باعتبارهما الحاكمين لأي سياسة دون وجود مطامع في سلطة أو سعي إلى مناصب رغم ما يوجد في الحزب من كفاءات وقدرات وخبرات في مختلف المجالات»، للمزيد على الرابط:

<http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba = 42077>.

(١١١) انظر الخبر في جريدة **الأهرام** على الرابط:

<http://gate.ahram.org.eg/News/387949.aspx>.

(١١٢) انظر: **المصري اليوم**، ١٥/٦/٢٠١١، ففي هذا التاريخ تمت موافقة لجنة شؤون =

أهم تطور تنظيمي يطرأ على الدعوة السلفية بالإسكندرية، فرغم أن قادة الحزب يؤكدون في تصريحاتهم ضرورة عدم الربط الآلي بين الحزب والدعوة إلا أن الصلة بينهما تظل وثيقة وغير قابلة للتجاهل، حتى إن الطبيب ياسر برهامي قال: «أبناء الدعوة هم من أسس الحزب، وهل يخرج الابن عن طاعة أبيه؟ هؤلاء أبناء الدعوة»[١١٣]. ويرى البعض أن صيغة حزب النور هي محاولة سياسية برغماتية من قبل الدعوة السلفية لمواءمة بنيتهم التنظيمية لمتطلبات المرحلة السياسية الجديدة في مصر؛ فالحزب يلتزم بالوظيفة العقدية للدعوة السلفية وفي ذات الوقت يلتزم باحترام قواعد اللعبة الديمقراطية عند تنفيذ هذه الوظيفة. وهكذا تم تأسيس الحزب لتكون وظيفته والغاية منه ـ كما يقول برنامج الحزب ـ «القيام بواجب الإصلاح التدريجي تحت شعار ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ﴾ [هود: ٨٨]، انطلاقاً من الفهم الشامل لمبادئ الإسلام ديناً ودولة.. مع إبراز الوجه الحقيقي للشريعة الإسلامية وما تتضمنه من عدل مطلق، والتزام كامل برعاية حقوق جميع من يعيشون في ظلها»[١١٤]. ولكنه يعلن في عمله السياسي التزامه «حق المجتمع في تقرير نوع ومضمون تعاقده مع من يحكمه ويُسَيِّرُ شأنه العام في إطار من الشورى والديمقراطية وبعيداً عن التسلط والاستبداد»[١١٥]، (لاحظ المزاوجة بين المصطلحين) أي بقواعد اللعبة السياسية المتبعة في النظام التعددي الديمقراطي.

## الثوابت العقدية لحزب النور: الغاية والوظيفة وأسلوب الأداء

في تصريح للطبيب ياسر برهامي أوجز في عبارة جامعة ما يريده من تأسيس الحزب فقال: «وما نريد تحقيقه في مصر هو تجربة مصرية سلفية

---

= الأحزاب على الحزب وعلى تمتعه بالشخصية الاعتبارية وبحقه في ممارسة النشاط السياسي، للمزيد على الرابط:
<http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=300383>.

(١١٣) انظر لقاء الطبيب ياسر برهامي في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بعنوان: «ياسر برهامي: حزب النور ابن السلفية ولن يخرج عن طاعتها،» على رابط موقع إسلام أون لاين، الرابط:
<http://islamonline.net/discussion/1877>.

(١١٤) انظر الموقع الرسمي لحزب النور السلفي على الرابط:
<http://www.alnourparty.com/about>.

(١١٥) انظر في البرنامج السياسي لحزب النور على الموقع الرسمي للحزب على الرابط:
<http://www.alnourparty.com/page/program_poilitcal>.

خالصة جديدة»[١١٦]. ويأتي الخطاب العام للحزب ليؤكد على هذا المعنى محدداً أن هدف الحزب والغاية من قيامه هي قضية الحفاظ على الهوية الإسلامية العربية لمصر، وأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع[١١٧]. ويلاحظ على خطاب الحزب محاولته المزج دوماً بين هذا الوعي بهويته وثوابته ووظيفته العقدية من جانب وبين إدراكه لمعطيات اللحظة التاريخية التي يعايشها، كما نجد الحزب يتحدث عن أهداف كبرى وغايات عامة لها طابع عقدي واضح مثل: بناء حضارة الإنسان المصري ومجده، ودمج البعد الثقافي والأخلاقي في العملية الإصلاحية التنموية بأكملها، وأن اللغة العربية رمز لهويتنا وحافظة لوجودنا، وعلى مصر أن تتبوأ مكانها الريادي العالمي الذي يناسب تاريخها العظيم وحضارتها العريقة[١١٨].

وهناك جملة من الملاحظات الهامة والتي لها أكثر من دلالة فيما يتعلق بتنمية الحزب لخطابه السياسي كي تلتقي فيه ثوابته العقدية مع متطلبات العملية الديمقراطية، وهي كالتالي:

الدعوة إلى ضرورة احترام سيادة القانون لها دلالة لا يمكن إغفالها، وهو ما يدفعنا إلى التفكير في كيفية المزاوجة بين هذه الدعوة وبين المطالبة بالالتزام بالمادة الثانية من الدستور المصري و«اعتبارها مرجعية عليا للنظام السياسي للدولة المصرية، ونظاماً عاماً وإطاراً ضابطاً لجميع الاجتهادات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية»[١١٩]، كذلك مزج الحزب الواضح في خطابه بين محتوى الفكرة الديمقراطية وممارساتها، كما صاغتها الخبرة الأوروبية والشورى، تصب في نفس المعنى.

---

(١١٦) انظر لقاء الطبيب ياسر برهامي في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بعنوان «ياسر برهامي: حزب النور ابن السلفية ولن يخرج عن طاعتها،» على رابط موقع إسلام أون لاين، الرابط:
<http://islamonline.net/discussion/1877>.

(١١٧) انظر في جانب «الثقافة والهوية» لحزب النور، على الموقع الرسمي للحزب على الرابط:
<http://www.alnourparty.com/page/program_culture>.

(١١٨) المصدر نفسه.

(١١٩) المصدر نفسه. كما ذكر المتحدث الإعلامي لحزب النور أ. محمد نور في ٣١/١٢/٢٠١١ أن «التيار السلفي يرفض بشكل كامل مصطلح الدولة المدنية والذي يعني به أصحابه مرادفاً للدولة العلمانية، وأن الدولة التي نريد هي دولة ذات مرجعية إسلامية كاملة في الأحكام والمبادىء والأهداف». للمزيد انظر على الرابط:
<http://www.alnourparty.com/nodes/view/type:e3lam/slug:Respondtothesmearcampaigns>.

لم يُذكر في برنامج الحزب أي حديث عن «الوحدة الوطنية» كهدف محدد للحزب، كما لم نقرأ في برنامجه أية عناوين خاصة بقضايا حقوق الإنسان كما تتبناها الأسرة الدولية كبعد ضروري للفكرة الديمقراطية، ومن ثم يتضح أنهم يعزفون عن استخدام هذه المفاهيم والمصطلحات.

تحدث برنامج الحزب عن الأقباط وذكر أن «الإقرار بأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع يتضمن تأمين الحرية الدينية للأقباط»(١٢٠)، ومن ثم يتضح غياب تام لـ «مفهوم المواطنة»، وهي الصفة التي تتنافى مع المفاهيم الديمقراطية.

لم يتحدث برنامج الحزب عن وحدة الأمة الإسلامية أو عن مقاومة النفوذ الاستعماري أو عن القضية الفلسطينية أو عن معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل بخلاف تأكيد برنامج الحزب على ضرورة احترام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

وعندما تعبر أدبيات الحزب عن الوسائل التي تتبناها لتحقيق هذه الأهداف نجد بوضوح حرص حزب النور على إبراز التمسك بقواعد اللعبة الديمقراطية، فهو إذا كان هدفه إعادة تشكيل الواقع الموجود وصولاً إلى المجتمع الاسلامي ـ المتصور في أذهان السلفيين ـ فإنه يتوسل إلى هذا بأسلوب التدرج والمشاركة الإيجابية في كل مجالات العمل العام والدخول في الانتخابات، وكذا السعي إلى تعديل التشريعات الحالية سواء من موقع المعارضة لحكم الإخوان في السابق أو عن طريق المشاركة في خارطة الطريق واللجنة التأسيسية التي تشكلت بعد عزل مرسي في ٣٠ ـ ٦ ـ ٢٠١٣(١٢١).

ولنا أن نذكر بعض الإشكالات ونحن نتناول حزب النور المنبثق من الدعوة السلفية ذات التوجه الوهابي المصري:

---

(١٢٠) المصدر نفسه.

(١٢١) ويتساءل البعض عن مرحلة ما بعد الانتهاء من إقرار التعديل الدستوري الذي سيحظر إنشاء الأحزاب على أساس ديني، ما يجعل الأحزاب الإسلامية فى مصر أمام خيارين: إما إعادة إنتاج نفسها باستراتيجية وأيديولوجية جديدة غير دينية، أو الخروج من الحياة السياسية والاكتفاء بالنشاط الدعوي. للمزيد انظر: أماني عبد الغني، تعديل الدستور ومستقبل الأحزاب الإسلامية، المصري اليوم، الإثنين ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٣، على الرابط:

<http://asic.almasryalyoum.com/node/2043046>.

**أولاً: منصب رئيس الدولة**: و«هل يمثل هذا المنصب منصباً إدارياً يمكن للجميع التنافس عليه ـ وأقصد هنا بالجميع كل المصريين: نساءً ورجالاً، مسلمين وغير مسلمين ـ أم أنه يمثل إمام الأمة أو خليفة الأمة؟ وهذا يفتح الباب للنقاش حول قضية الولاية على المسلمين وبالتالي لا يجوز للمرأة ولا للأقباط المصريين التنافس على هذا المنصب»[١٢٢].

**ثانياً: الخلط بين الدعوي والسياسي**: فمن الواضح أن حزب النور هو ربيب الدعوة السلفية، ومن ثم تغلب على منطقه الفتوى والحلال والحرام، بينما تغلب على منطق السياسة المصلحة وآليات الواقع المعيش، وبالتالي فقد كان «للتحرك من الدعوي إلى السياسي تأثير بالغ على التنظيمات حيث ثار التساؤل حول: إلى أي مدى يمكن لجماعة دعوية عملت في الدعوة والتربية أن تنشئ كياناً سياسياً، لأن العمل الدعوي ومتطلباته يختلف كلية عن العمل السياسي واستحقاقاته، والذي قد يدفع إلى برغماتية عالية والانتقال في الخطاب من الخطاب الدعوي إلى الخطاب السياسي ووضع السياسات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية»[١٢٣]، كما أن هذا الأمر يثير ثنائيات خطيرة مثل «ثنائية الثقافة الشرعية والثقافة الحديثة: وهي تشير إلى ثقافة الفتوى إزاء ثقافة القانون، ثقافة الدعوة إزاء ثقافة الأمر الواقع، ثقافة الشيخ إزاء ثقافة الخبراء، فالواقع السياسي يتطلب الانفتاح المستمر على المعارف والعلوم وعلى الخبرات الخارجية وبالتالي إمكانية الاستعانة بالخبراء من خارج الجماعة السلفية»[١٢٤].

**ثالثاً: ثنائية «جمهور الدعوة أو مواطنو الدولة»**: فالعمل السياسي يُعنى بتوجيه الخطاب لكافة الناس مهما اختلفت مشاربهم وتنوعت اتجاهاتهم الدينية والمذهبية والعرقية والثقافية والاجتماعية، كما يُعنى بقضايا خلاف القضايا التي يتطرق لها الدعاة الدينيون، وهذا يستدعي الاجتهاد في طرح مفاهيم وأفكار ومن ثم خطابات متطورة سياسياً واقتصادياً وثقافياً.

---

(١٢٢) انظر: نجوان الأشول، «الجماعات الإسلامية والثورة المصرية،» في **حولية أمتي في العالم، الثورة المصرية والتغيير الحضاري والمجتمعي** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٢)، ص ١٠٨.

(١٢٣) المصدر نفسه، ص ١٠٨.

(١٢٤) المصدر نفسه، ص ١١٠.

**رابعاً: سيولة أنماط التسلف**: فهناك حالة من التشظي ترتبط بالحركة السلفية عموماً والحركة الوهابية خصوصاً، فنجد كثيراً من الأفكار والحركات والائتلافات التي تنتمي للفكر الوهابي والتي ترى في نفسها الوليد الشرعي للحركة الوهابية وللنمط الحقيقي للتدين. فـ«السلفي الذي يدعو للسلفية يظهرها وكأنها متفقة نظرية وتطبيقاً بينما في الواقع أن لها أكثر من تطبيق مع تناقض في هذه التطبيقات ولها أكثر من رؤية متناقضة، وليست السلفية موحدة الآراء والاتجاهات والمواقف حتى ينسب الشخص نفسه لجميع هذه الاتجاهات المتناقضة»[١٢٥]. لكن السلف أنفسهم ـ الجيل الأول وهم الصحابة ـ «لم يكونوا على منهج واحد في موقفهم من النصوص الدينية، فمنهم من عكف عليها ولم يخرج عنها قيد شعرة، ومنهم من تصرف فيها وقدم عليها رأيه، وقد اشتهر هؤلاء بأصحاب الرأي والقياس ويأتي في مقدمتهم عمر بن الخطاب»[١٢٦].

**خامساً**: تمارس الدعوة السلفية وذراعها السياسية دعايات للحفاظ على الهوية الإسلامية وهو الأمر الذي يؤدي إلى التغطية على المطالب الحقيقية للثورة المصرية ونقل المعركة من ساحة تأسيس الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية وإعادة بناء الدولة المصرية على أسس عصرية إلى عراك حول هوية الدولة ومواطنيها. ويرى البعض أن صراع السلفية الوهابية مع توجهات الثورة ومن قبلها مع مفاهيم وأسس كالمدنية والمواطنة والحقوق والحريات العامة والدستور المحايد والحزبية والمشروع التنويري الذي طالبت به الثورة المصرية في ٢٥ يناير واضح، مما جعلهم يخوضون ذلك الصراع من موقع فكري وثقافي ودعوي سابق منذ زمن على مشاركتهم السياسية.

**سادساً**: توحيد نمط الفهم الديني: ويتم ذلك من خلال خطاب سلطوي صلب متعالٍ يخير المسلم بين أن يكون سلفياً أو أن لا يكون مسلماً[١٢٧]،

---

(١٢٥) انظر: حسن فرحان المالكي، **قراءة في كتب العقائد: المذهب الحنبلي نموذجاً** (عمّان: مركز الدراسات التاريخية، ٢٠٠٩)، ص ١٨٧.

(١٢٦) انظر: جعفر السبحاني، **السلفية تاريخاً ومفهوماً وهدفاً** (قم: مؤسسة الإمام الصادق، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م)، ص ٢٧.

(١٢٧) يقول الشيخ أبو زهرة «وإنه يلاحظ أن علماء الوهابيين يفرضون في آرائهم الصواب الذي لا يقبل التصويب، بل إنهم يعتبرون ما عليه غيرهم من إقامة الأضرحة والطواف حولها قريباً من الوثنية، =

وبنقل قيمه الثقافية والاجتماعية والإعلامية وسعيه لتوحيدها وتنميطها في بيئات ثقافية مغايرة، فتنتج أشكال مُشوهة من أنماط التدين الوهابي كما هو الحال في مدرسة السلفية بالإسكندرية.

**سابعاً:** يتضح أن السلفيين انتقلوا من المنافسة مع الإخوان إلى المشاركة في إزاحتهم من السلطة ومحاولة وراثتهم سياسياً ودعوياً وتربوياً.

**ثامناً:** أغلب مؤسسي الدعوة السلفية بالإسكندرية ينتمون إلى العلوم الطبيعية (الطب ـ الهندسة) وهو أمر له دلالته، حيث إن المجتمع في حاجة مُلحة إلى مجالات البحث والدراسة والعمل في الهندسة والطب والإليكترونيات والتكنولوجيا[١٢٨]، لكنهم أهملوا تلك العلوم، وفضلوا العمل والتفرغ لما يُسمى بـ«الدعوة» رغم أنهم لم يُحصلوا شروط المجتهدين المذكورة في كتب الطبقات، فكونوا سلطة دينية غير نزيهة أو مثقفة نصبت نفسها بنفسها، تميل إلى الانتقاء والتعليم والتعلم الذاتي في تكوين تصورهم للإسلام متأثرين بالمدرسة الوهابية، بالإضافة لممارستهم الاختيارية الاعتباطية التى تتخلى عن كثير من قيم المساواة والتسامح والتعايش وقبول الآخر وآليات التطوير التى يحويها القرآن والسنة، ويضعون مكانها قواعدهم الخاصة.

**تاسعاً:** حاولت الدعوة السلفية وذراعها السياسية المواءمة مع الواقع الجديد عن طريق القبول بالأدوات والآليات الإجرائية للديمقراطية التي كانت ترفضها بالأمس، لكنها لا تزال تعادي الفكرة الديمقراطية بحجة أن الحكم في الإسلام للشريعة والحاكمية لله! لكننا نجد أن «تركيبة السؤال خاطئة فالمرجعية في المجتمع المسلم هي دوماً للشريعة، لكن سُلطة تطبيق الشريعة

---

= وهم في هذا يقاربون الخوارج الذين كانوا يكفرون مخالفيهم ويقاتلونهم.. ولقد كان ذلك لا ضرر منه أيام كانوا قابعين في الصحراء لا يتجاوزونها ولكن وقد اختلطوا بغيرهم لما آل الأمر في البلاد الحجازية إلى آل سعود فإن الأمر يكون خطيراً». للمزيد انظر: أبو زهرة، **تاريخ المذاهب الإسلامية**، ص ٢٢١.

(١٢٨) فمثلاً الطبيب أحمد فريد يقول عن نفسه: وكنت أتطلع كما يتطلع كثير من الناس إلى تحقيق المجد فكنت أفكر في حياتي وما أتمناه لنفسي وما كانت لي رغبة قوية في مجد دنيوي فلم أكن أتمنى أن أكون طبيباً مشهوراً أو مهندساً ناجحاً أو أديباً ولكن الأمل الذي كان يراودني في الصبا أن أكون خطيباً في المساجد!. انظر الصفحة الرسمية للطبيب أحمد فريد على الرابط التالي:
<https://ar-ar.facebook.com/shikh.ahmedfarid/info>.

كانت تُسند في التاريخ الإسلامي إلى حاكم فرد متغلب. . . أما في النظام الديمقراطي فتُسند سُلطة تطبيق الشريعة إلى الأمة التي هي أقدر على صونها وحمايتها من انحراف الحُكام. وإذا ما انحرفت الأمة واختارت عدم تطبيق الشريعة ـ وهذا لم يحدث تاريخياً ولا لمرة واحدة ـ فهذا لا يعني أن الشعب بات هو المرجعية بل تبقى الشريعة هي المرجعية الدائمة للمُسلم»[١٢٩]، فعِبَرُ التاريخ الإسلامي تنبئنا أن مقولات من قبيل «السيادة لله أو القرار لله» كانت تقود إلى التضليل والاستبداد، وأن المقارنة الحقيقية تكون بين سُلطة الأمة أو سلطة الفرد. و«لماذا لا نرهن تطبيق الشريعة بقرار الأمة بدلاً من أن نرهنه ـ كما في طوال التاريخ الإسلامي ـ بقرار حاكم متغلب ومستبد؟»[١٣٠]. وقد يقول قائل: إنه يمكن للشعب أن يكون له حق رفض تطبيق الشريعة وبالتالي علينا أن نفرق بين «الحق الشرعي الذي لا يملك المُسلم تجاهه إلا التسليم وبين الحق العملي بتطبيق وحماية الشريعة الذي يقف المسلم فيه بين خيارين: إما أن يكون هذا الحق عملياً بيد الأمة أو بيد حاكم فرد»[١٣١].

**عاشراً:** مشكلة الفهم الوهابي السلفي للدين أنه يتجمد على أنماط وثقافة للتدين أُفرزت في خلفية اقتصادية واجتماعية مغايرة للواقع[١٣٢] المعيش اليوم، ثم جاء النص في فترات الازدهار السلفي وحُمل بحمولات سياسية اجتماعية مغايرة لحمولات النص الأولي، ومن ثم غاب البعد الزمني والاجتماعي في فهم النص وتطبيقاته لصالح فترة زمنية معينة، وتحول الواقع الاجتماعي والسياسي إلى مُطلق يكاد يساوي النص، ومن ثم يتجاهل الفهم

---

(١٢٩) انظر: نواف القديمي، **أشواق الحرية: مقاربة للموقف السلفي من الديموقراطية**، ط ٥ (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٢)، ص ٥٠.

(١٣٠) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(١٣١) المصدر نفسه، ص ٥٨ ـ ٥٩.

(١٣٢) فالعيش في البيئة الصحراوية و«طبيعة جو الصحراء القائظ وانبساط الطبيعة في الجزيرة العربية وصفاء السماء فوقها مما لا يترك للعقل فرصة العمل المستمر لاكتشاف الطبيعة وفض لفائف الغموض عن الحياة في تركيبات راسخة الدعائم متكاملة البناء. لذلك كانت عقلية ابن الصحراء الحادة ذات المزاج العصبي عقلية قلقة متوثبة، لا تكاد تلتقط المعنى حتى تلفظه في عبارة شعرية أو جملة مرسلة دون أن تستقر عليه لتكون منه بناء ذهنياً. فهذه العقلية من ثم عقلية الخاطر السريع المتطرف لا التركيب الهادئ المتوازن. . عقلية اللمحة الذهنية لا التركيب العقلي، عقلية الفهم السريع لا التقدير المتصل، عقلية الحكم المتطرف لا الحكم المتزن» للمزيد انظر: محمد سعيد العشماوي، **حصاد العقل**، ط ٣ (بيروت: مؤسسة الإنتشار العربي، ٢٠٠٤)، ص ١٠٦ ـ ١٠٨.

الوهابي كل تطور أو فهم للدين يتفاعل مع التطور الاجتماعي، رغم أن كل تطور اجتماعي يخلق تطوراً دينياً مقابلاً، والثقافة الدينية تتأثر بالمجتمع المحلي، كما أن أنماط التدين تختلف باختلاف البيئات والطبقات الاجتماعية والاقتصادية والانتماءات المهنية التي تبصم رؤية أفرادها ببصمتها الخاصة.

**حادي عشر**: يتضح من خلال مراجعة برنامج الحزب أن هنا قصوراً في تحليل الآليات التي تقوم عليها الدولة الحديثة وعلاقتها بالتركيبات الاجتماعية وبالبنى الاقتصادية داخلياً وخارجياً، فجاءت نظرتهم السياسية هزيلة المحتوى من ناحية، وفضفاضة يغلب عليها التعميم من ناحية ثانية، بحيث يمكن أن يحشر فيها في الغالب الشيء ونقيضه دائماً باسم الإسلام، بالإضافة إلى حالة الـ«خوف من أن يؤدي تخلي الدولة عن صبغتها الدينية إلى أن يصبح الدين مسألة اختيار شخصي حر فيفقد بذلك بعده الاجتماعي»[١٣٣].

**ثاني عشر**: الدعوة السلفية السكندرية ـ التي هي امتداد للوهابية السعودية ـ تقوم على «تصور محافظ ومنغلق للإسلام، تصور جوهره العداء لكل ما هو جديد ولكل من يستعمل عقله أو خياله أو إرادته استعمالاً حراً سواء كان فرداً أو جماعة أو دولة، وتكفير كل إبداعات العقل والخيال العلمية والعملية والفنية. هكذا تمت العودة إلى الدلالة المحافظة والمنجذبة إلى تجربة ماض عتيق لا توجد مناسبة بينه وبين زماننا، دلالة خالية من التحدي العلمي والحضاري وغارقة في أساطير وأوهام تغذي أيديولوجية متطرفة أقامها العنف الرمزي والمادي»[١٣٤]. وأدى تحويل السلفية إلى «إحياء الذاكرة التاريخية للمذهب من أجل تدمير الذاكرة الشاملة للإسلام ككل، فتم إفراغ الإسلام من محتواه الحضاري وبعده الأخلاقي والإنساني، وتقديمه في صورة مشوهة لا مروءة تراقبه، ولا ضمير يحاسبه، ولا مشروع مستقبلي يحركه نحو الأمام»[١٣٥].

---

(١٣٣) انظر: عبد المجيد الشرفي، **الإسلام والحداثة**، ط ٢ (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٩١)، ص ٢١٠.

(١٣٤) انظر: محمد المصباحي، «بين السلفية المستنيرة والسلفية المتزمتة،» مجلة **يتفكرون** (المغرب)، العدد ٢ (خريف ٢٠١٣)، ص ١١٤.

(١٣٥) المصدر نفسه، ص ١١٤.

والواقع أنه بعد استعراض لفكر الدعوة السلفية وذراعها السياسية لا تزال الإجابة عن تعارضها جملة وتفصيلاً مع قيم ومبادئ الديمقراطية تعوزنا. فعلى الوجه الظاهر تشي أدبيات الحزب بإيمان بالوسائل الديمقراطية ويدل كذلك أداؤها «المعارض» على الالتزام بالأساليب الديمقراطية، ولكن الناظر والمتفحص يلحظ أن هذا الحزب لم يخض تجربة واقعية واضحة عن كيفية تطبيق الفكر في موقع الحكم؛ فما يعني هذه الورقة هو التعرف على مدى مواءمة أو تعارض هذه الأفكار مع أسس الفكرة الديمقراطية كما تطورت في التجربة الغربية.

لكن هل تعكس البرغماتية التي تتعامل بها هذه الحركة السلفية بالإسكندرية برغماتية أعلى وأكثر قابلية للاستمرار أم أننا إزاء أفراد يستثمرون الوقت ويتحينون للحظة؟ وهنا تبدو إشكالية غامضة فكيف يمكن لهذه الجماعة التي تستبطن الرفض للديمقراطية وأن تقف مع الممارسات الأساسية للديمقراطية؟ وما الذي تعنيه قضية تشكيل حزب سياسي بالنسبة لها؟ وما الذي يضمن لنا أنها فعلاً تتبنى الديمقراطية؟ فتاريخها السياسي قصير نسبياً. وهل يمكن أن تلعب هذه الجماعات دوراً في بناء النظام الديمقراطي؟ لذا فهناك ثلاثة مؤشرات يمكن أن نستعين بها من أجل كشف الحقيقة:

**المؤشر الأول**: موقف الحركات السلفية من المرأة والأقليات (كالمسيحيين ـ الشيعة ـ البهائين ـ اللادينيين ـ إلخ)، ومن ثم فإن الهدف الأساسي لهذه الحركات إذا ما كانت تسعى إلى إثبات صدق التزامها بالقيم الديمقراطية أن تقوم بمعالجة وحل هذا الخلل والتناقض، وأن تقوم بالتفريق بين دولة الخلافة وما هو موروث منها وبين دولة المواطنة الحديثة.

**المؤشر الثاني**: رؤية وموقف الحركات السلفية من التعددية السياسية، وكيف تنظر إلى نفسها وإلى الحركات المنافسة الأخرى لها؟ وهل يمكن لها أن تكون ضمن تحالفات أوسع مع حركات وأحزاب غير دينية؟

**المؤشر الثالث**: رؤيتهم إلى وجود هيئة أو كيان ديني ما فوق القانون أو فوق إرادة الشعب[١٣٦].

---

(١٣٦) استفادت الورقة في كتابة هذا الجزء مع بعض التصرف من: حيدر إبراهيم علي، =

ويرى البعض أنه كي يحصل الحزب على ثقة المخالفين له في الفكر والتوجه «ولكي يدلل على مصداقية خطابه الديمقراطي عليه أن ينحاز لواحد من خيارين: **الأول**: هو أن يعمل على فض الاشتباك بين ما هو ديني وما هو سياسي في تكوينه من خلال فض الاشتباك التنظيمي بينه وبين الجماعات الدينية التي عادة ما تكون متداخلة فيه ومسيطرة على توجهاته العقيدية»(١٣٧) **والثاني**: أن يسعى إلى تطوير أفكاره وبرامجه ومعتقداته تحت شعار «فقه الواقع» وفقاً لتغير الزمان والمكان، على أن يكون لهذا الفقه «وزن حقيقي في تشكيل مرجعية الأحزاب وفي ترجمة شعارها. .إلى واقع عملي يساعد على استيعاب المبادئ الديمقراطية الأصيلة المتعلقة باحترام حق الأقلية أياً كان توصيفها في التعبير والتمثيل وتناوب السلطة، ويظل محك نجاح هذا الخيار هو أن نرى كيفية تطبيقه العملي في حالة تولي هذه الأحزاب السلطة»(١٣٨).

= **التيارات الإسلامية وقضية الديموقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)؛ سيد إسماعيل ضيف الله، محرر، **الإسلام والديموقراطية** (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٣)، وشيريل بينارد، **الإسلام الديموقراطي المدني**، ترجمات الزيتونة؛ ١ (واشنطن: مؤسسة راند، ٢٠٠٤). وكذلك: تمارا كوفمان ويتس، «الأحزاب الإسلامية،» مجلة **الديموقراطية**، السنة ١٩، العدد ٣ (٢٠٠٨)، جامعة جون هوبكينز الأمريكية، ترجمات الزيتونة (٢٩).

(١٣٧) انظر: علا أبو زيد، «الوظيفة العقيدية للأحزاب السياسية،» في: نازلي معوض أحمد، محرر، **الليبرالية الجديدة: أعمال الندوة المصرية ـ الفرنسية السادسة ١٨ ـ ٢٠ مايو ١٩٩٥** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٠)، ص ٢٨٨.

(١٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٨٩.